عاد التوتر، أمس الجمعة، إلى الصحراء، بعد شن المغرب عملية عسكرية لطرد جبهة «البوليساريو» من المنطقة العازلة في الكركرات، نجحت سريعاً في الهدف المعلن منها، في وقت كانت الجبهة تعتبر ما حصل إعلان حرب

المغرب
عودة التوتر إلى الصحراء

عملية عسكرية تطرد «البوليساريو» من معبر الكركرات والجبهة تعتبرها إعلان حرب

الرباط ـ **عادل نجدي**

اهتز الجمود الذي يحيط بملف الصراع في الصحراء، بتحرك عسكري مغربي، أمس الجمعة، لطرد جبهة «البوليساريو» من المنطقة العازلة في الكركرات بعدما عمد عناصر الجبهة إلى إقفال المعبر الحدودي مع موريتانيا قبل أيام، لتعلن الرباط سريعاً انسحاب عناصر الجبهة من المنطقة، في وقت كان مسؤولو «البوليساريو» يعتبرون ما حصل إعلان حرب، مهددين بالرد. التطورات المتسارعة أمس تشكّل مرحلة مفصلية في تاريخ النزاع في الصحراء، مع انتظار تداعياتها على مصير وقف إطلاق النار والمسار الأممي لحل الملف، كما تفتح العملية العسكرية المغربية الباب أمام عدد من السيناريوهات، يتصدرها الدخول في مرحلة فرض واقع جديد في مسار الملف الذي يعرف جموداً منذ استقالة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بالصحراء، هورست كوهلر، في 2019، وصولاً إلى احتمالات اندلاع حرب إقليمية في المنطقة.

وبدأت بوادر الأزمة منذ عودة التوتر إلى منطقة المعبر الحدودي «الكركرات»، الرابط بين المغرب وموريتانيا، منتصف الشهر الماضي، بالتزامن مع مناقشة مجلس الأمن الدولي قرار التمديد لبعثة الأمم المتحدة في الصحراء، بعدما عمد محسوبون على «البوليساريو» إلى إغلاق المعبر، على الرغم من التحذير الذي كان قد أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، ودعوته إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس ونزع فتيل أي توتر. لكن قيادة «البوليساريو» واصلت التصعيد بإعلانها، الأربعاء الماضي، أن «تخطي القوات المغربية للجدار الرملي يعني العودة إلى الحرب»، وتأكيدها أن إغلاق المعبر «قرار نهائي لن تتراجع عنه»، وأن نشطاءها في المنطقة «باتوا يتحركون بكل أريحية وصولاً إلى شواطئ المحيط الأطلسي».

أمام هذا الواقع، أعلنت وزارة الخارجية المغربية في بيان، أمس، أنه «أمام الاستفزازات الخطيرة وغير المقبولة للميليشيات البوليساريو في المنطقة العازلة بالكركرات، قرر المغرب التحرك وتحمل مسؤولياته من أجل وضع حد لحالة العرقلة الناجمة عن هذه التحركات وإعادة إرساء حرية التنقل المدني والتجاري»، مشيرة إلى أن «البوليساريو ومليشياتها، التي تسللت إلى المنطقة منذ 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2020، قامت باعمال عصابات هناك، وبعرقلة حركة تنقل الأشخاص والبضائع على هذا المحور الطرقي، والتضييق باستمرار على عمل المراقبين العسكريين للمينورسو». واعتبرت أن «هذه التحركات تشكل أعمالاً متعمدة لزعزعة الاستقرار وتغيير الوضع بالمنطقة، وتمثل انتهاكا للاتفاقات العسكرية، وتهديداً حقيقياً لاستدامة وقف إطلاق النار».

من جهتها، كشفت القوات المسلحة المغربية في بيان، أنه «إثر الحصار الذي قام به نحو ستين شخصاً تحت إشراف عناصر مسلحة من البوليساريو في محور الطريق الذي يقطع المنطقة العازلة بالكركرات ويربط المغرب وموريتانيا، وتحريم حق المرور، انتقلت القوات المسلحة الملكية، ليلة الخميس-الجمعة، إلى إقامة طوق أمني من أجل تأمين السير العادي للبضائع والأشخاص في المنطقة». وأكدت أن هذه العملية غير هجومية، ومن دون أي نيّة قتالية، وتتم وفقاً لقواعد واضحة للاشتباك، تتطلب تجنب أي اتصال بالناس المدنيين وعدم اللجوء إلى استخدام السلاح إلا للدفاع عن النفس.

كذلك، قال وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة لوكالة «فرانس برس»: «لا يتعلق الأمر بعملية هجومية إنما هو تحرك حازم إزاء هذه الأعمال غير المقبولة». وأشار مسؤول في وزارة الخارجية المغربية متحدثاً لـ«فرانس برس»، إلى أن موريتانيا و«دولاً أخرى معنية بالملف» أبلغت بالعملية قبل إطلاقها.

> القوات المغربية أقامت جداراً أمنيا لمنع وجود الجبهة
>
> أعلنت «البوليساريو» أنها اتخذت قرار العودة لحمل السلاح

وعصراً، أعلن رئيس الحكومة المغربية سعد الدين العثماني، الذي التقى زعماء الأحزاب السياسية، أن «تدخل الجيش في الكركرات اتسم بالاحترافية والدقة وأدى إلى انسحاب عناصر البوليساريو المدنية والعسكرية من دون أي حادث يذكر». وفيما أكدت كل الأحزاب دعمها للعملية، قالت مصادر حزبية مغربية، حضرت اللقاء، لـ«العربي الجديد»، إن رئيس الحكومة أكد احترام الكامل للشرعية الدولية، حيث تم إطلاق رصاص عشوائي، وإزالة الخيام التي كانت قد نصبت في المنطقة، من دون تسجيل أي احتكاك للجيش مع المدنيين.

فيما قال الأمين العام لحزب «التقدم والاشتراكية» المعارض محمد نبيل بنعبد الله، الذي شارك في الاجتماع، لـ«العربي الجديد»، إن تدخل الجيش المغربي أدى إلى انسحاب عناصر الانفصاليين المدنيين والعسكريين، وإزالة الخيم دون أي حادث يذكر، مضيفاً أن «المغرب استرجع السيطرة المطلقة على حدوده وأرجع الأمور إلى نصابها باستئناف عمل المعبر»، كاشفاً أن القوات المغربية تمكنت من إقامة جدار أمني يؤمن الوضع مستقبلاً ضد أي وجود لعناصر «البوليساريو» في منطقة الكركرات.

في المقابل، أعلنت ما تسمى بـ«وزارة الدفاع في الحكومة الصحراوية» التابعة للجبهة أن اشتباكات اندلعت لحوالي 35 دقيقة، ولم يتم تسجيل أي إصابات أو خسائر في صفوف مقاتلي الجبهة، وتوقفت المواجهات في وقت لاحق. كما قالت الجبهة في بيان، إنها اتخذت قرار العودة لحمل السلاح، متهمة في بيان، المغرب بخرق اتفاق وقف إطلاق النار الموقع سنة 1991، ومعلنة «انطلاع الحرب». فيما قال سفير «البوليساريو» لدى الجزائر، عبد القادر عمر، إن القوات المغربية «فتحت النار على متظاهرين مدنيين أبرياء»، وإن مقاتلي الجبهة قدموا للدفاع عن المتظاهرين، ما أدى إلى «اشتباكات عنيفة». وأضاف في حديث لشبكة «البلاد» التلفزيونية الجزائرية، أنه «من واجب الأمم المتحدة التدخل بشكل عاجل لوقف هذا العدوان على الشعب الصحراوي». وأرسل رئيس جبهة «البوليساريو» إبراهيم غالي رسالة عاجلة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بشأن التدخل، بحسب وكالة الأنباء الجزائرية.

وسبقت أحداث الأمس رسالة تحذير شديدة اللهجة كان قد وجهها العاهل المغربي الملك محمد السادس إلى الجبهة، ليلة السبت الماضي، حيث أعلن أن بلاده «ستتصدى بكل قوة وحزم للتجاوزات التي تحاول المساس بسلامة واستقرار أقاليمه الجنوبية». وأكد العاهل المغربي، في خطاب ألقاه بمناسبة الذكرى 45 للمسيرة الخضراء، رفض بلاده القاطع للممارسات المرفوضة ومحاولة عرقلة حركة السير الطبيعي بين المغرب وموريتانيا، أو تغيير الوضع القانوني والتاريخي شرق الجدار الأمني، وفي موازاة أجواء التوتر، كانت الأمم المتحدة قد عبّرت، أمس الأول الخميس، عن قلقها من خطورة الوضع في معبر الكركرات، خلال اتصال هاتفي جرى بين الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، ووزير الخارجية الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أحمد.

أعلنت الجيش المغربي أن العملية غير هجومية (فضل سنا/فرانس برس)

للحديث تتمة...

إحياء المصالحة الوطنية الفلسطينية

نضال محمد وتد

تشير كافة الدلائل إلى أن أجندة الرئيس الأميركي المنتخب، جو بايدن، لن تضع الملف الفلسطيني على رأس أولوياتها، ولن يكون هذا الملف حاضراً بالقوة التي يتوقعها البعض، وخصوصاً في الطرف الفلسطيني. ومع أن التهنئة الرسمية التي وجهها الرئيس الفلسطيني محمود عباس مع أمنيات العمل والتعاون لصالح التوصل إلى تسوية تنهي الاحتلال، هي بروتوكولية ومفهومة ضمناً في العلاقات الدولية، إلا أنها يجب ألا تكون «أملاً» يبني عليه الطرف الفلسطيني بقرب الخلاص. والواقع أن الجدل الزمني المتوقع لعام 2021 لا يحمل أي بشرى للشعب الفلسطيني، خصوصاً إذا ما استمرت حالة الانقسام.

فبايدن لن يدخل البيت الأبيض قبل يناير/ كانون الثاني، وحتى يستقر له الأمر والحكم سيكون مضطراً بداية لمواجهة جائحة كورونا، وإعادة توحيد المجتمع الأميركي، قبل أن يبدأ بناء تصورات لسياسته الخارجية في الشرق الأوسط، وتحديداً في الملف الفلسطيني، وفيما تبدو ملامح سياسته في الملف الإيراني واضحة، فإن الملف الفلسطيني سيبقى مرتبطاً بالتطورات داخل إسرائيل.

ويبدو، وفق كافة المؤشرات، أن عام 2021 سيكون عام الانتخابات الإسرائيلية الرابعة في أقل من عامين، سواء جاء تبكير الانتخابات بفعل عدم إقرار ميزانية الدولة حتى 23 ديسمبر/ كانون الأول المقبل، مما يعني حل الحكومة والذهاب إلى انتخابات خلال 90 يوماً، أم سبق ذلك قرار من المحكمة الإسرائيلية العليا بنقض أساس اتفاقية الائتلاف الحكومي، ولا سيما البند المتعلق بمنصب «رئيس الحكومة البديل» (وهو المنصب الرسمي لوزير الأمن بني غانتس) وإلغاء ذلك، مما يعني أيضاً حل الحكومة والذهاب إلى انتخابات جديدة. وبين حل الحكومة الإسرائيلية بفعل الميزانية، أو بفعل تدخل من المحكمة، فإن ذلك سيؤدي إلى انتخابات جديدة، سيكون على بايدن انتظار نتائجها، ثم تداعياتها وتشكيل حكومة جديدة قد لا يكون ممكناً قبل إبريل/ نيسان أو مايو/ أيار 2021. يعني هذا أن أمام الفلسطينيين مهلة ستة أشهر على الأقل، لإحياء مسار المصالحة الفلسطينية وتكثيف جولاتها على أمل الخروج بموقف وحدوي، ينهي الانقسام ويوحد كلمة الفلسطينيين، في وجه إدارة أميركية، قد لا تتردد، من الآن، كما يبدو في ممارسة ضغوط ثقيلة على السلطة الفلسطينية للعودة إلى التنسيق الأمني وتحسين علاقاتها مع الاحتلال كشرط أولي لأي تغيير إيجابي في الموقف الأميركي.

حوار تونس يصطدم بالعراقيل: خلافات حول المناصب

فيما كان الحوار الليبي في تونس يصطدم بعدد كبير من العراقيل، كانت القاهرة تكثف من لقاءاتها وحواراتها مع مختلف الأطراف في ليبيا، وذلك بهدف فتح قنوات اتصال موثوقة تمهيداً للمرحلة المقبلة

تونس ـ **وليد التليلي**
القاهرة ـ **العربي الجديد**

في موازاة توصل اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) إلى اتفاق على سحب كافة القوات الأجنبية والمرتزقة من خطوط التماس في ليبيا، خلال اجتماعها في سرت الذي اختتمته مساء الخميس، بدا أن المحادثات السياسية بين أعضاء ملتقى حوار تونس، والتي تسير ببطء، بدأت تواجه عراقيل، مع عدم حصول توافق نهائي حول القرارات الكبرى، سوى ما أعلنته الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بالإنابة ستيفاني ويليامز، عن «توصل المشاركين إلى اتفاق تمهيدي من أجل إنهاء الفترة الانتقالية وتنظيم انتخابات شفافة خلال فترة لا تتجاوز 18 شهراً».

وكشفت تسريبات عن خلافات بين أعضاء ملتقى تونس، بشأن آليات تعيين شاغلي مناصب السلطة الجديدة، في وقت لم تتحدث فيه البعثة الأممية عن نتائج جولة اليوم الرابع من أعمال الملتقى التي عُقدت الخميس، باستثناء أنها كانت قد بدأت بـ«وتيرة عالية وإيجابية وروح وطنية». كما لم تعلن حتى ساعة متأخرة من عصر أمس، عن انطلاق أعمال اليوم الخامس. ولم توضح البعثة رسمياً إذا كانت قررت تمديد الحوار السياسي إلى ما بعد اليوم السبت، بعدما كانت مصادر قريبة من الحوار أكدت منذ أيام، لـ«العربي الجديد»، أن فكرة التمديد مطروحة، بسبب طول المناقشات وكثرة البنود وتعقيداتها، والخلافات الكبيرة بين المتحاورين.

مقابل ذلك، تواصل القاهرة نشاطها تجاه أطراف الصراع الليبي. وكشفت مصادر مصرية في اللجنة العليا المعنية بالأزمة الليبية، لـ«العربي الجديد»، عن وصول نائب رئيس المجلس الرئاسي الليبي أحمد معيتيق إلى القاهرة على متن طائرة خاصة مساء الأربعاء الماضي، للقاء مسؤولي اللجنة ورئيس جهاز المخابرات العامة اللواء عباس كامل. المصادر التي نفت ما تردد بشأن زيارة رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج إلى القاهرة أخيراً، أوضحت أنّ المسؤولين المصريين يسعون إلى فتح قنوات اتصال موثوقة مع مكونات غرب ليبيا، تمهيداً للمرحلة المقبلة، في ظلّ الترتيبات الجارية بشأن مرحلة انتقالية وتحديد شكل نظام الحكم. وأشارت المصادر إلى أنه سبق زيارة معيتيق إلى القاهرة، وصول طائرة خاصة أقلت 3 مستشارين لرئيس حكومة الوفاق، بينهم مستشاره الأمني تاج الدين الرزاقي. ولفتت إلى أنّ الزيارات الليبية تأتي بدعوات مصرية. وأكدت أنّ هواجس تحرك القاهرة في الأزمة الليبية حالياً باتت أكثر بُعداً عن أبوظبي.

وكشفت مصادر أنّ القاهرة، وبالإضافة إلى لقاءاتها بمسؤولي غرب ليبيا الذين كان من بينهم خلال الأيام الماضية وزير الداخلية في حكومة الوفاق فتحي باشاغا، فهي تدير أيضاً اتصالات وحوارات غير مباشرة بين قيادات في غرب ليبيا واللواء المتقاعد خليفة حفتر. وأوضحت أنّ المسؤولين في مصر استقبلوا أخيراً، في أعقاب زيارة باشاغا، كلاً من عضو المجلس الأعلى للدولة في ليبيا بلقاسم قزيط، وخالد خليفة حفتر، برفقة علي التركي، بهدف التوافق حول النتائج المرتقبة لحوارات الحل السياسي.

يأتي هذا في الوقت الذي كشفت فيه المصادر أن حوارات اللجنة العسكرية «5+5» (تضم 5 مسؤولين عسكريين عن كل طرف) التي عُقدت في سرت، استقرت على تشكيل لجنة عسكرية عليا تكون مختصة بمراجعة كافة الرتب والترقيات العسكرية التي تم منحها أخيراً في صفوف الطرفين. وأوضحت أن هذه الجزئية كانت من بين ملاحظات المسؤولين المصريين خلال لقائهم وزير داخلية الوفاق في القاهرة، مؤكدة أن هناك بعض الأسماء والشخصيات «ذات التاريخ المتطرف»، على حد تعبير المصادر، باتت تحمل رُتبا عسكرية رسمية في ليبيا، وهو ما يعيق مع هذا الأمر لـ«طمأنة دول الجوار». في الأثناء، قالت مصادر ليبية إنه تم الاتفاق بشكل مبدئي على فتح الطريق الساحلي سرت-مصراتة اليوم السبت. وأضافت أنه سيتم تشكيل لجنة لتنظيم حركة السير، وتفتيش ومتابعة كل المركبات الآتية من الشرق الليبي حسب الاتفاق المبرم بين الطرفين.

وعلى صعيد الحوار السياسي في تونس، قالت المصادر إنّ الساعات الأخيرة شهدت طرح تصور، يتضمن فائز السراج رئيساً للمجلس الرئاسي، ومحمد معين الكيخيا رئيساً للحكومة، ومجيد سيف النصر نائباً لرئيس المجلس الرئاسي، وعقيلة صالح نائباً لرئيس المجلس الرئاسي كذلك. لكن مصادر ليبية أخرى، من مجلسي النواب والدولة، قالت، لـ«العربي الجديد»، إن جلسة الحوار في تونس الخميس اتسمت بخلافات كبيرة بين أعضاء الملتقى على خلفية رفض ممثلي نواب طبرق آلية «التصويت» المباشر داخل القاعة على المرشحين لتولي مناصب المجلس الرئاسي. وطالب ممثلو برلمان طبرق باختيار أعضاء المجلس الثلاثة، بناء على التوزيع الجغرافي لأقاليم ليبيا الثلاثة، مهددين بالانسحاب في حال عدم قبول اعتراضهم. وعلى الرغم من شدة الخلافات، إلا أن المصادر أشارت إلى إصرار عدد من أعضاء الملتقى على استمرار أعماله.

وتعليقاً على هذه التطورات، قال الباحث المختص في الشأن الليبي، مهدي ثابت، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن هناك عراقيل اعترضت المؤتمرين، والمؤتمر في منعرج حاسم، بالنظر إلى جملة من الخلافات، ولا سيما وجود واقع آخر على الأرض. وأوضح أن الخلاف يدور بدرجة أولى حول المكلف برئاسة المجلس الرئاسي، وهناك طبرق باختيار أعضاء المجلس الثلاثة، بناء ومجموعة تدفع في اتجاه أن يكون عقيلة صالح هو رئيس المجلس الرئاسي، في وقت أن هذا الخيار مرفوض من المنطقة الغربية وحتى مكونات أخرى. وأكد أن هناك رغبة من وليامز في الوصول إلى تسويات وإنهاء الأزمة مهما كان الأمر. وبين أن الوضع مختلف تماماً بين من يوجد في قاعة المؤتمر أو على الأرض في ليبيا، وبالتالي فكل الحلول التي لا تراعي الواقع على الأرض إما تفشل أو تنجح ولكن لا يستمر نجاحها، واتفاق الصخيرات خير دليل على ذلك.

ويبدو أن وليامز لا تلقى صدى إيجابياً إلا من خارج ليبيا. فقد تعددت المواقف الليبية الرافضة، من المجلس الأعلى للدولة ومن نواب طبرق ومن القضاء. وأكد المجلس الأعلى، في بيان الخميس الماضي، وجوب التزام جلسات ملتقى الحوار السياسي بشأن قرارات مجلس الأمن وتوصيات الأمين العام، التي قررت أن اتفاق الصخيرات «ركيزة أساسية تحدد الشرعية السياسية في ليبيا ومستوياتها، لذا لا يجوز القفز عليها أو تجاوزها أو استبدالها بالمجهول». كما رفض أعضاء من برلمان طبرق، استحداث كيانات جديدة يكون لها صفة تشريعية أو موازية لسلطة البرلمان الحالي، بهدف القفز على صلاحياته. من جهته، جدد المجلس الأعلى للقضاء الليبي رفضه الشديد أن يكون اختيار قادته عبر منطق المحاصصة الحاصل في الحوار السياسي. وتشير هذه المواقف مجتمعة إلى أن الهيئات الليبية القائمة حالياً، والمتصارعة في ما بينها، تخشى زوال شرعيتها بولادة جسم سياسي جديد، خصوصاً أن ملتقى تونس مُنح صلاحيات عدة، فهو من سيحدد صلاحيات المجلس الرئاسي، والحكومة الجديدة، وهو الذي سيضع آلية اختيار رئيس وأعضاء المجلس.

يصر عدد من أعضاء الملتقى على استمرار أعماله (فتحي بلعيد/فرانس برس)

ملادينوف مبعوثاً لليبيا؟

توقعت مصادر دبلوماسية في الأمم المتحدة، في تصريح لوكالة «الأناضول» التركية أمس الأول، تعيين الأمم المتحدة المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف (الصورة) مبعوثاً خاصاً لها في ليبيا. وأشارت المصادر إلى أنه من المتوقع أن يعين الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، ملادينوف في هذا المنصب الشاغر منذ فترة طويلة بعد استقالة غسان سلامة من منصبه في مارس/آذار الماضي «لأسباب صحية».

ملتقى الحوار الليبي: هل ينجح في بناء الثقة؟

لا تزال الأنظار مسلطة على ملتقى الحوار الليبي المنعقد في تونس، إذ يتطلع الليبيون لأن يكون هذا الملتقى محطة لبناء الثقة والانطلاق نحو مرحلة جديدة

صلاح الدين الجورشي

تسعى تونس حالياً إلى تعزيز حضورها في الملف الليبي، وذلك بعدما سكتت المدافع، وتوفّر الحد الأدنى من الاستعداد النفسي والسياسي لدى الأطراف المتنازعة للجلوس والحوار. ويُعتبر ملتقى الحوار السياسي الذي احتضنته تونس محاولة أخرى تقوم بها الأمم المتحدة من أجل إخراج الليبيين من دائرة الصراع وبناء توافق حول خريطة طريق. لهذا قرر الرئيس التونسي قيس سعيّد الإشراف بنفسه على جلسة الافتتاح، ولم يكتف بإلقاء كلمة افتتاحية بروتوكولية، وإنما جازف بتقديم نصائح واقتراحات قد تساعد على معالجة الأزمة. ويعتبر تخصيص ستة أيام متتالية لفعاليات المؤتمر دليلاً على أهمية هذا الملتقى الذي يفترض أن يؤسس لمسار طويل ومعقد يسلكه الجميع حتى يصلوا إلى تسوية نهائية لأزمة طالت.

تراهن تونس على أمرين أساسيين، أولهما الاعتماد على إرادة الليبيين في التوصل إلى حلّ نهائي، وعلى هذا الأساس، ترفض تونس على الصعيد الرسمي أي تدخل خارجي في الشؤون الليبية، خصوصاً إذا اتخذ طابعاً عسكرياً، ولا تعتبره وسيلة ناجعة أو مساعدة على إعادة الثقة بين الأطراف المتنازعة. أما الرهان الثاني للدبلوماسية التونسية، فيتمثّل في التمسّك بالحوار كأداة وحيدة للتغلّب على التناقضات الجوهرية والثانوية التي تشق المجتمع الليبي ووضعته فوق فوهة بركان.

يكتسب اجتماع تونس أهمية خاصة، إذ جمع 75 شخصية تمثل جميع الأطياف والتيارات الفكرية والسياسية والقبلية الفاعلة حالياً في ليبيا، بما فيها أطراف شاركت بقوة في الحرب خلال المرحلة السابقة، ودار جدل واسع حولها، إذ اعترض كثيرون على مشاركتها في هذا الملتقى. غير أن الأمم المتحدة من خلال مبعوثتها، ستيفاني وليامز، كان لها رأي مغاير، فاصرّت على أن يجمع اللقاء أوسع عدد ممكن من الممثلين، حتى تكون القرارات والتوصيات التي ستصدر عن الاجتماع ملزمة وذات مصداقية. وبذلك، يتم التقليل من احتمال حصول انتكاسة والعودة من جديد إلى نقطة الصفر.

وعلى الرغم من أهمية اللقاء من الجانب الرمزي، إلا أنه مهدد بالفشل في حال عدم التوصل إلى نتائج ملموسة قابلة للتنفيذ ويمكنها أن تحدث منعرجاً نحو تغيير الأوضاع الراهنة. هناك اتفاق على التوصل إلى صيغة توافقية حول تشكيل المجلس الرئاسي المقبل. إلى جانب ذلك، لا بدّ من وضع آلية للبت في مسودة الدستور التي تم إعدادها قبل أشهر من الهجوم على العاصمة طرابلس في إبريل/ نيسان 2019، والا يتجاوز ذلك سبعة أشهر على أقصى تقدير، نظراً لارتباط ذلك بموعد الانتخابات. لهذا، احتلت هاتان المسألتان حيزاً رئيساً في أعمال الملتقى، إلى جانب اللجنة التي تم اختيارها للنظر في مسألة سحب القوى العسكرية.

وعلى الرغم من شكوك البعض في احتمال أن يفشل اللقاء، وتطغى عليه الشكليات، إلا أنّ عوامل عديدة وجديدة قد تجعل منه خطوة نوعية نحو التسوية. لقد سقط خيار الحرب، ولم يعد يلقى حماسة من قبل أغلب الليبيين. كما أنّ المزاج الدولي أصبح مختلفاً اليوم وداعماً لإحلال السلام في ليبيا. ويُعتبر فوز جو بايدن برئاسة الولايات المتحدة الأميركية عاملاً مهماً من شأنه أن يصبّ في صالح التسوية السياسية داخل ليبيا، وخصوصاً أنّ الرئيس المنتخب سبق له أن زار ليبيا، ولديه نية في دفع السياسة الخارجية نحو مزيد من الاهتمام بشمال أفريقيا، مثلما ورد في تقرير لمركز كارنيغي للشرق الأوسط أخيراً. وهو ما جعل القوى الإقليمية تعدل في سياساتها، وتنتظر نتائج هذه الحوارات بين الليبيين.

هناك حاجة ملحّة لوجود غطاء سياسي جامع لمختلف مكونات الجسم الليبي، وهناك ضرورة قصوى لتوحيد المؤسسات وإرساء سلطة تنفيذية واحدة، والاستناد إلى بنك مركزي تكون شرايينه ممتدة في كامل التراب الوطني. ونظراً لأهمية هذه الأهداف الرئيسية، تستعد الأمم المتحدة لفرض عقوبات ضد أي طرف سيحاول تعطيل تنفيذ التوصيات المقبلة وإجهاض المسار السياسي. لكن من بين العقبات التي يجب أن يتجاوزها المتحاورون ما يخصّ أسماء الأشخاص الذين سيتولون عضوية المجلس الرئاسي والحكومة. هناك جدل واسع حول هذه المسألة الحساسة، لا سيما أن من الشروط التي وضعتها الأمم المتحدة أن لا يكون المرشح قد شارك في أي عنف ضد خصومه السياسيين أو حرّض عليهم. وهو شرط قد يقصي بعض الأسماء البارزة، مثل رئيس برلمان طبرق عقيلة صالح. كذلك الشأن بالنسبة للواء المتقاعد خليفة حفتر.

> عوامل عديدة قد تجعل الملتقى خطوة نوعية للتسوية

شرق غرب

اتصالات سرية بين إسرائيل والنيجر

ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس الجمعة، أن إسرائيل تجري اتصالات سريّة مع دولة النيجر، كبرى الدول الإسلامية في غرب أفريقيا، تمهيداً لتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وأفادت الصحيفة بأنّ وزارة الاستخبارات نشرت مذكرة تتطرق إلى احتمالات تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع النيجر، وتعاظم التقديرات في هذا الشأن.
(العربي الجديد)

خان: تعرضنا لضغوط للاعتراف بإسرائيل

أعلن رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان (الصورة)، أمس الجمعة، أنه تعرض «لضغوط» للاعتراف بإسرائيل، لكن إسلام أباد لن تعترف بها إطلاقاً حتى التوصل إلى تسوية عادلة مع

الفلسطينيين. وأوضح خان، في مقابلة مع إذاعة باكستانية، أن «الضغط ناتج عن تأثير (نفوذ) إسرائيل العميق في الولايات المتحدة»، مشيراً إلى أن هذا التأثير كان «غير عادي» خلال فترة الرئيس الأميركي دونالد ترامب.
(الأناضول)

إصابات بقمع مسيرات في الضفة

أصيب عدد من الفلسطينيين بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط والعشرات بحالات اختناق، أمس الجمعة، خلال قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي للمسيرات الأسبوعية المناهضة لاستيطان والجدار وبمناسبة ذكرى وفاة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، علاوة على مواجهات اندلعت في مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية. وأصيب 5 شبان بقمع مسيرة ضد بؤرة استيطانية أقيمت قبل أشهر على أراضي قرية بيت دجن، شرق نابلس، شمال الضفة. كما أصيب عدد من الشبان بقمع الاحتلال مسيرة كفر قدوم.
(العربي الجديد)

الطيران المصري يستهدف شمال سيناء

شن الطيران الحربي المصري، أمس الجمعة، غارات جوية على محافظة شمال سيناء، شرقي البلاد. وقالت مصادر قبلية وشهود عيان إن الطيران الحربي المصري حلق في سماء المحافظة لوقت قصير قبل أن يبدأ في القصف الجوي على مدن رفح والشيخ زويد وبئر العبد، حيث يعتقد أن «ولاية سيناء»، الموالي لتنظيم «داعش»، موجود فيها. وتأتي الغارات بعد يوم من زيارة قام بها رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية، الفريق محمد فريد، إلى محافظة شمال سيناء.
(العربي الجديد)

فرنسا: الاتهامات لساركوزي لا تستند لشاهد واحد

أكد المدعي الوطني المالي الفرنسي جان فرانسوا بونير، أمس الجمعة، أن الاتهامات في التحقيق في شبهات تمويل ليبيا لحملة نيكولا ساركوزي (الصورة)،

في 2007 لا تستند فقط إلى تصريحات الوسيط الفرنسي اللبناني زياد تقي الدين، الذي تراجع عن اتهاماته للرئيس الأسبق، الأربعاء الماضي. وقال بونير، في بيان، إن التهم «في هذه القضية تستند وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الجزائية إلى أدلة جدية أو متطابقة لا تقتصر على أقوال شخص واحد».
(فرانس برس)

الحدث

هجمات ضد قوات النظام... و تحذيرات من إعادة ترتيب صفوف التنظيم في مخيم الهول

«داعش» ينشط في البادية السورية

نشط تنظيم «داعش» في بادية حمص وحماة والرقة ودير الزور عبر شن هجمات خاطفة على قوات النظام والمليشيات الإيرانية ضمن المناطق التي تسيطر عليها. كما أن عناصره يستهدفون المليشيات الكردية في مناطق شرق الفرات، فيما حذر مسؤول في «الإدارة الذاتية» الكردية من أن التنظيم أعاد ترتيب صفوفه داخل مخيم الهول

عمدت قوات النظام والمليشيات لتحصين مواقعها ضمن البادية

حذّرت «الإدارة الذاتية» من استغلال «داعش» للوضع الاقتصادي

عدنان أحمد

كثّف تنظيم «داعش» من هجماته في الآونة الأخيرة على مواقع قوات النظام في البادية السورية، موقعاً المزيد من القتلى في صفوفها، في تصعيد يرى مراقبون أنه يأتي انعكاساً للقوة المتزايدة التي بات يشعر بها التنظيم، على الرغم من الضربات العديدة التي يتلقاها من أطراف مختلفة، وهو ما ألقى بظلال من الشك حول جدوى هذه الضربات، وجديتها، ومدى رغبة بعض الأطراف في مواصلة الاستثمار بـ«ورقة داعش» لأهداف سياسية تتصل بالمنافسة على الأرض بين هذه الأطراف.

وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أن حصيلة الخسائر البشرية، على خلفية الهجوم الذي شنه التنظيم، أول من أمس الخميس، على منطقة سد أبو فياض شرقي السلمية بريف حماة الشرقي، ارتفعت إلى 21 قتيلاً بين قوات النظام والمليشيات الموالية لها، ممن قضوا في العملية المباغتة للتنظيم على المنطقة، فيما عدد القتلى مرشح للارتفاع بسبب وجود جرحى بعضهم في حالات خطرة.

وذكرت صفحات محلية من ريف حمص أن الهجوم استهدف ثلاث نقاط عسكرية لـ«الدفاع الوطني»، وهي قوات رديفة للنظام، شمال مدينة السخنة شرق حمص. وقالت صحيفة «الوطن» الموالية إن وحدات النظام و«القوات الرديفة» العاملة في ريف سلمية الشرقي، تصدت لهجمات مباغتة للتنظيم، وخاضت معها اشتباكات ضارية استمرت عدة ساعات. وأضافت أن «الاشتباكات أسفرت عن مقتل وإصابة العديد من الإرهابيين وتدمير عتادهم الحربي». من جهته، أعلن «داعش» عن تنفيذ ثلاث عمليات، استهدفت تكنات تتمركز فيها قوات النظام شمال بلدة السخنة، أدت إلى مقتل أكثر من 10 عناصر من النظام. وبحسب المرصد السوري، فقد بلغت حصيلة الخسائر البشرية خلال الفترة الممتدة من 24 مارس/ آذار من العام الماضي حتى الآن 951 قتيلاً من قوات النظام والمسلحين الموالين لها من جنسيات سورية وغير سورية، من بينهم اثنان من الروس على الأقل، إضافة إلى 140 من المليشيات الموالية لإيران، من جنسيات غير سورية. وقد قتلوا جميعاً خلال هجمات وتفجيرات وكمائن للتنظيم في غرب الفرات وبادية دير الزور والرقة وحمص والسويداء. كذلك قتل 4 مدنيين عاملين في حقول الغاز و11 من الرعاة، مقابل مقتل أكثر من 500 من عناصر التنظيم خلال هذه الفترة نتيجة الهجمات والقصف والاشتباكات. وينشط التنظيم في بادية حمص وحماة والرقة ودير الزور وكمائن للتنظيم في غرب الفرات وبادية دير الزور والرقة وحمص والسويداء. كذلك قتل 4 مدنيين عاملين في حقول الغاز و11 من الرعاة، مقابل مقتل أكثر من 500 من عناصر التنظيم خلال هذه الفترة نتيجة الهجمات والمليشيات الإيرانية. ويشن عناصره هجمات سريعة ويعودون للاختفاء في البادية. وكان «داعش» قد أطلق معركة جديدة في تلك المناطق، وذلك بعد كلمة ألقاها المتحدث الرسمي باسمه أبو حمزة القرشي في 18 الشهر الحالي، دعا خلالها مقاتلي التنظيم إلى تكثيف هجماتهم في جميع المناطق التي يوجدون بها.

ولا تقتصر تحركات «داعش» على استهداف قوات النظام في شرقي حماة، بل تشمل أيضاً استهداف المليشيات الكردية في مناطق شرق الفرات. وأقدم عناصر التنظيم، قبل يومين، على قطع رأس رجل أمام الناس وهم يرددون التكبيرات في قرية الطحيجي في ريف دير الزور، ضمن المناطق التي تسيطر عليها «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، فيما أصيب عناصر من «قسد» جراء انفجار عبوة ناسفة استهدف حافلة تقلهم في مدينة هجين بريف دير الزور الشرقي.

وفي السياق، حذّر مسؤول دائرة العلاقات الخارجية في «الإدارة الذاتية» لشمال سورية وشرقها التابعة إلى «قسد»، عبد الكريم عمر، من عودة «داعش» إلى استغلال الثغرات الاقتصادية والوضع المعيشي للمنطقة لمعاودة نشاطه. واعتبر أن المشكلة الأخرى هي وجود عائلات التنظيم في مخيم الهول شرق الحسكة، والتي تتطلب جهداً دولياً مثلما جرى في الجانب العسكري، وانتهى بالقضاء على التنظيم عسكرياً، وفق قوله. وفي محاولة منه لتركيز المشكلة داخل المخيم، حيث تسعى «قسد» لإقناع الدول المعنية بسحب مواطنيها منه، أعرب عمر عن قلقه من حالة عائلات التنظيم في المخيم، واصفاً الوضع «بالمشكلة العالمية على أراضي شمال شرقي سورية، مع استمرار خطر داعش، الذي أعاد ترتيب صفوفه داخل المخيم، الذي تحول إلى أخطر بقعة في العالم». وأضاف أنه يوجد في المخيم «نظام الحسبة، ومحاكمات وإعدامات ميدانية من قبل نساء وأفراد يتبعون التنظيم»، ودعا الدول التي لها رعايا من التنظيم إلى «تحمّل مسؤولياتها تجاه تلك العائلات والأطفال، الذين باتوا يتشربون الفكر المتطرف في المخيم»، وبات وجودهم في هذه المنطقة أخطر من عودتهم إلى مجتمعاتهم التي ترفض استقبالهم، وفق قوله.

وتشير المعطيات إلى أن عناصر التنظيم الذين ينتشرون في البادية السورية، وفي مناطق متفرقة من شرق الفرات على شكل خلايا منفردة، لم يعودوا قادرين على شن هجمات كبيرة ضد «قسد» أو قوات النظام، لكنهم يشنّون هجمات مباغتة، أو يقومون بزرع ألغام بحرفية، وتنفيذ اغتيالات تستهدف المسؤولين المحليين أو ضباطاً وعناصر من قوات النظام، ممن يقومون بعمليات تمشيط في البادية.

وفي محاولة لمواجهة هذه الهجمات، عمدت قوات النظام والمليشيات الإيرانية إلى تحصين مواقعها ضمن البادية السورية، مع وصول تعزيزات عسكرية ولوجستية بشكل دوري إلى المنطقة. وتركزت عمليات التحصين على طول البادية، الممتدة من البوكمال قرب الحدود العراقية-السورية حتى جنوب مدينة دير الزور، ولا سيما في المحطة الثانية، ومعيزيلة وحقل الورد والمزارع بداية الميادين، وعين علي في بادية محكان، والمجابل ببادية القورية وقاعدة الإمام علي والمحطة الثالثة، ومواقع أخرى في بادية الوعر.

وقال الصحافي عبد الله التدمري المتابع لشؤون تلك المناطق، في حديث مع «العربي الجديد»، إن المنطقة الواقعة حول جبل البشري جنوب دير الزور، تعتبر أحد الجيوب التي ينشط فيها التنظيم، على الرغم من أنها تقع نظرياً تحت سيطرة قوات النظام، لكن «داعش» شن انطلاقاً منها عدداً كبيراً من الهجمات في الآونة الأخيرة. وأشار إلى أن منطقة ريف دير الزور الشرقي تشهد نوعاً من التخلخل الأمني والعسكري، بعد انسحاب بعض الميليشيات الإيرانية من المنطقة، وحلول ميليشيات موالية لروسيا مكانها، في البلدات والقرى الممتدة من مدينة دير الزور إلى مدينة البوكمال، وهو ما استغله التنظيم لتكثيف عملياته.

أرسلت قوات النظام تعزيزات إلى البادية (Getty)

دعم ضعيف

اشتكى مسؤول دائرة العلاقات الخارجية في «الإدارة الذاتية» لشمال سورية وشرقها التابعة إلى «قسد»، عبد الكريم عمر، من تقصير المجتمع الدولي في «تقديم الدعم الاقتصادي والخدمي، وعدم وصول المساعدات الإغاثية والإنسانية إلى مناطق شمال سورية وشرقها، عقب قرار إغلاق معبر تل كوجر الحدودي، إضافة إلى عدم وصول المساعدات الأممية إلى الإدارة الذاتية، والتي تصل عبر دمشق، ولا بد من وجود بديل لمساعدة المنطقة».

الحدث

سيف المعارك قصف كليف من قبل قوات «الائتلاف» (فرانس برس)

اليمن: مواجهات في أبين تحت أنظار السعودية

أسعد سليمان

انفجرت الأوضاع العسكرية في محافظة أبين شرق العاصمة المؤقتة عدن جنوب اليمن أمس الجمعة، بين قوات الحكومة الشرعية، وقوات «المجلس الانتقالي الجنوبي» الانفصالي المدعوم إماراتياً. وهذه هي المرة الأولى منذ توقيع «اتفاق الرياض» الأخير، التي تندلع فيها المواجهات بشكل مباشر، وتخوض قوات الطرفين معارك وجهاً لوجه، مع فشل القوات السعودية في وقف المواجهات بصفتها مشرفة على وقف إطلاق النار، وفق الاتفاق.

وقالت مصادر عسكرية ميدانية لـ«العربي الجديد» إن قوات موالية لـ«الانتقالي» شنّت هجوماً كبيراً على مواقع قوات الجيش التابع للحكومة في مدينة زنجبار عاصمة محافظة أبين، واستخدم الطرفان الأسلحة الثقيلة والمتوسطة في الاشتباكات. وكان قد سبق المعارك قصف كثيف من قبل قوات «الانتقالي»، ردّت عليه قوات الجيش، ليتحول إلى عمليات عسكرية مباشرة. ووفق المصادر، فإنّ المواجهات خلّفت خسائر كبيرة في صفوف الطرفين في الأرواح والعتاد العسكري، من دون تحقيق تحوّل مهم على الأرض. من جهتها، لم تحرّك القيادة السعودية ساكناً على الرغم من أن لها قوة في أبين وهي المشرفة على تنفيذ وقف إطلاق النار بين الطرفين والبدء في تنفيذ الشق العسكري من «اتفاق الرياض». وبعد الحلحلة التي برزت في الفترة الماضية مع بدء انسحاب مجموعات مسلحة من الطرفين، أعادت معارك أمس الوضع إلى المربع السابق. وكانت مصادر في «الانتقالي» قد لمّحت مساء أول من أمس الخميس، إلى هذه المواجهات، من خلال الحديث عن أن تطورات قد تحدث عسكرياً، لكنها لم توضح ماهية هذه التطورات، حتى انفجرت الأوضاع صباح أمس الجمعة، وسط اتهامات للجانب السعودي بعدم الاهتمام بشكل جدي في وقف كامل ودائم للصراع العسكري في أبين.

ويتزامن ذلك مع شن الحوثيين عملية عسكرية ضد القوات الحكومية في مأرب والجوف، حيث تجري معارك هي الأعنف منذ توقفت قبل شهرين عقب أربعة أشهر من المعارك. ويحاول كل طرف حسم الوضع لصالحه من خلال معارك تبدو مصيرية.

وتأتي هذه التطورات على الساحة اليمنية، على الرغم من الدعوات التي أطلقها المبعوث الأممي مارتن غريفيث أمام مجلس الأمن الدولي، الأربعاء الماضي، لملاقاة النهائي على الإعلان المشترك لوقف إطلاق النار.

والخميس، شهدت محافظتا الجوف وتعز والأطراف الغربية لمحافظة مأرب، معارك عنيفة بين الجيش الوطني الموالي للحكومة الشرعية، وجماعة الحوثيين، فيما عاود التحالف السعودي الإماراتي شن غارات جوية مكثفة على مواقع مفترضة للحوثيين في تخوم مأرب النفطية، شرقي البلاد. وقال مصدر عسكري في القوات الحكومية، لـ«العربي الجديد»، إن معارك عنيفة اندلعت بعد من المواقع في مديرية خب والشعف بالجوف، بعد محاولة الحوثيين استعادة جبال نابض الاستراتيجية. وكشفت قناة «المسيرة» التابعة للحوثيين، مساء الخميس، أن مقاتلات التحالف السعودي الإماراتي شنت 17 غارة جوية بمحافظتي الجوف ومأرب، في رقم هو الأعلى منذ أيام بعد انحسار الضربات الجوية بشكل نسبي.

شرق غرب

تبادل للقصف في إدلب

قالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، إن فصائل المعارضة المسلحة قصفت تجمعات قوات النظام في منطقة حزارين والملاجة والفطيرة بريف إدلب الجنوبي أمس الجمعة، بينما قصفت قوات النظام فجر أمس، قرى وبلدات سفوهن وكنصفرة والفطيرة والبارة والرويحة وبينين وسان وكدورة في ريفي إدلب الجنوبي والشرقي، ما أسفر عن أضرار مادية. من جهتها، أعلنت تركيا قتل 14 عنصراً من «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) حاولوا التسلل إلى مناطق سيطرتها شمالي سورية، وفق بيان لوزارة الدفاع التركية.

(العربي الجديد)

10 آلاف مدني ضحايا التفجيرات في سورية

ذكرت «الشبكة السورية لحقوق الإنسان»، في تقرير لها أمس الجمعة، أنّ نحو عشرة آلاف مدني قتلوا في سورية بسبب التفجيرات عن بعد، بما فيها العمليات الانتحارية. وجاء في التقرير، أنّ ما لا يقل عن 9967 مدنياً، بينهم 1683 طفلاً و1126 سيدة قتلوا بسبب التفجيرات عن بعد في سورية منذ مارس/آذار 2011. وذكر التقرير أن أغلب الضحايا وقعوا في محافظة حلب، تليها محافظة إدلب ثم دير الزور.

(العربي الجديد)

مباحثات روسية تركية حول سورية

عقد وفد روسي برئاسة المبعوث الخاص إلى سورية الكسندر لافرينتييف، أمس الجمعة، محادثات مع وفد تركي برئاسة نائب وزير الخارجية سادات أونال، تناولت مستجدات الملف السوري. وأوضحت مصادر دبلوماسية لوكالة «الأناضول»، أن المحادثات تناولت المستجدات المتعلقة بالعملية السياسية، ومسار أستانة، والأوضاع الميدانية بمحافظة إدلب، وملف اللجنة الدستورية.

(الأناضول)

فرنسا لأميركا: لا تنسحبوا من العراق وأفغانستان

قال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لو دريان (الصورة)، في تصريحات أمس الجمعة، إن بلاده ستطلب من الولايات المتحدة عدم الانسحاب من العراق وأفغانستان نظراً لاستمرار محاربة المتشددين، وذلك خلال زيارة يقوم بها وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو لباريس الأسبوع المقبل. ومن المقرر أن يجتمع لو دريان والرئيس إيمانويل ماكرون مع بومبيو يوم الاثنين في باريس.

(رويترز)

العراق: مليشيات تهدّد استثمارات السعودية

أصدرت مجموعات مسلحة مرتبطة بإيران أمس الجمعة، بياناً اعتبرت فيه الاستثمارات السعودية هدفاً لها، وذلك في ظلّ توجه سعودي لاستثمار نحو مليون هكتار زراعي في محافظتي الأنبار والمثنى جنوب وغربي العراق. وأوضحت هذه المجموعات، وهي «ربع الله» و«المجاميع الخاصة» و«جبهة أبو جداحة»، التي ظهرت أخيراً على الساحة العراقية، أن فتح صفحة جديدة مع السعودية يجب أن يكون بعد ما سمته «دفع الدية»، في إشارة إلى تورط مواطنين سعوديين مع جماعات إرهابية في العراق خلال السنوات الماضية.

(العربي الجديد)

تقرير

العراق: مساعٍ للحد من التدخلات السياسية في الأمن

مع تزايد وتيرة أعمال العنف في العراق، ارتفعت الدعوات لإبعاد الملف الأمني عن الاجندات السياسية، وسط شكوكٌ في نجاح الحكومة بهذه المهمة

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

بالتزامن مع تصاعد أعمال العنف في عدد من المحافظات العراقية، والتي سجّلت هجمات ومجازر متكررة، وأثارت مخاوف من انتكاسة أمنية، حمّل مسؤولون الحكومة مسؤولية تراجع الملف الأمني، وأكدوا أن التدخلات السياسية تقف خلف هذا الارتباك، مطالبين بإبعاد الملف الأمني عن سلطة الأحزاب والمليشيات المتنفذة، والتي تفرض إرادتها بقوة. وتصاعدت حدّة أعمال العنف خلال الفترة الأخيرة، والتي كانت آخرها مجزرة الفرحاتية بمحافظة صلاح الدين، وراح ضحيتها 12 رجلاً، فيما غُيّب 26، والتي تتهم بارتكابها مليشيا «العصائب» التي تتولى مهام أمن البلدة. وجاءت بعد ذلك مجزرة بلدة الخيانية بمحافظة ديالى، والتي نفذها مسلحون يتبعون لتنظيم «داعش»، اختطفوا زعيماً قبلياً وقتلوه، قبل أن يقوموا بتلغيم جثته لتنفجر بعدد من ذويه، ما أدى إلى مقتل اثنين منهم، قبل أن تنفجر عبوة لتقتل اثنين وتصيب اثنين آخرين. ووقع بعد ذلك هجوم بلدة الرضوانية ببغداد، وأسفر عن مقتل 11 من عناصر الأمن والمدنيين، فضلاً عن هجمات يومية وأعمال عنف.

ولم تستطع الحكومة السيطرة على الوضع الأمني، الذي يشهد تراجعاً خطيراً، على الرغم من تنفيذ خطط أمنية عاجلة، واعتماد استراتيجية المباغتة ضد عناصر التنظيم. ووفقاً لمسؤول عسكري رفيع المستوى، فإن «قيادة العمليات المشتركة تُجري مراجعة للخطط الأمنية بشكل عام، بسبب الهجمات الأخيرة التي تصاعدت بشكل خطير». وأكد، لـ«العربي الجديد»، أن «الواقع الأمني فرض تغييراً في استراتيجية الأمن في بغداد والمحافظات الأخرى، من خلال اعتماد أسلوب المباغتة، وتكثيف الهجمات لإضعاف تحركات التنظيم». وأشار إلى أن «هذه الاستراتيجية سيتم اعتمادها، حتى تتغيير المعطيات الميدانية في عموم المحافظات التي تسجل أعمال عنف».

النائب عن تحالف «سائرون» علاء الربيعي أكد، لـ«العربي الجديد»، أن «أسباب عديدة تقف وراء الانفلات الأمني في البلاد، إذ إن الدولة لم تستطع فرض سيطرتها بشكل جيد، وهناك سلاح منفلت للعشائر، والمجاميع المسلحة، ما أدى إلى عدم فرض هيبة الدولة، التي يجب أن تُفرض من خلال القوات الأمنية حصراً دون غيرها». وشدد على «ضرورة منع أي تدخل من أي جهة بالملف الأمني، وأن على رئيس الحكومة تحمل مسؤولياته، وألا يعطي ذريعة لأي جهة للتدخل بالملف الأمني وفرض أجندتها». وأشار إلى أن «القوات الأمنية حالياً بمستوى جيد، وأعدادها جيدة، وعليها أن تقوم بواجباتها بشكل سليم من دون تدخلات سياسية». وحذر من «انتكاسة أمنية كما حصل في العام 2014»، في إشارة إلى اجتياح «داعش» لعدد من المحافظات العراقية. وشدد على أنه «يجب أن يمنع أي تدخل سياسي بإدارة الملف الأمني، كما يجب أن تكون القيادات الأمنية من صلب مؤسسة عسكرية، وغير متحزبة ولا مرتبطة بأي جهة».

واكد النائب عن «تيار الحكمة» حسن فدعم أن فرض الأجندات السياسية على المؤسسة الأمنية تسبب باستشراء الفساد بالمؤسسة الأمنية، وانعكس على الواقع الأمني. وبين، لـ«العربي الجديد»، أن «هناك فساداً كبيراً بوزارتي الدفاع والداخلية بملفات التسليح، وإدارات الألوية والفرق العسكرية، والتنقلات والترفيعات». واعتبر أن «المؤسسة الفاسدة لا تستطيع أن تنهض أو تدافع عن البلد». وأشار إلى أن «التدخلات السياسية لها تأثير كبير، إذ فرضت قيادات عسكرية غير مؤهلة بمناصب أمنية مهمة، بسبب انتماءاتها السياسية. إن الكثير من الضباط تجدهم في مقرات الأحزاب يتملقون لها للحصول على مناصب معينة، وهؤلاء هم الذين يحصلون على المناصب، فيما يتم استبعاد ذوي الكفاءة، كونهم غير مرتبطين بالأحزاب». وشدد على «ضرورة وضع حد للتدخلات السياسية»، معتبراً أن «مكافحة الفساد بالمؤسسة كفيل بنجاحها وإعادة هيبتها، وضبط الأمن مجدداً».

الواقع فرض تغييراً في استراتيجية القوات الأمنية

وربط النائب عن «تحالف القوى» العراقية أحمد مظهر الجبوري بين التصعيد بأعمال العنف وقرب إجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة، والتي دفعت باتجاه زيادة التدخلات السياسية. وقال الجبوري، لـ«العربي الجديد»، إنه «كلما اقتربت الانتخابات كان هناك صراع شديد بين القوى، وهذا بدوره ينعكس على الملف الأمني بشكل عام». وأكد أن «هناك تدخلات سياسية بالملف الأمني، وأخرى من قبل مجاميع مسلحة، وهي تتسبب بإشكاليات كبيرة للقوات الأمنية». وأوضح أن «تلك التدخلات تسببت بثغرات أمنية خطيرة، ومن ذلك منع عودة النازحين، الذين تُركت مناطقهم فارغة، وتحولت إلى طرق وثغرات استغلها الإرهاب بشكل خطير لتنفيذ هجمات والتسلل إلى المناطق الأخرى».

يشهد الوضع الأمني تراجعا خطيرا (أحمد الربيعي/فرانس برس)

متابعة

إثيوبيا تسعى لإحكام السيطرة على تيغراي

تواصل الحكومة الأثيوبية حملتها على إقليم تيغراي، وقد عيّنت أمس، رئيساً جديداً للإقليم، على وقع تحذيرات من خروج الصراع عن السيطرة

سعت إثيوبيا لإحكام سيطرتها على إقليم تيغراي الشمالي المتمرد أمس الجمعة، وعيّنت رئيساً جديداً للإقليم، في ظلّ هجوم عسكري أدى لفرار الآلاف إلى السودان. ويأتي ذلك وسط تحذير أممي من أن الصراع قد يخرج عن السيطرة، وحديث عن احتمال حصول جرائم حرب. وبدأ الصراع الأسبوع الماضي عندما قال رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد إنّ «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» هاجمت قاعدة عسكرية.

وأعلن أبي، المنتمي لعرقية الأورومو، أكبر الجماعات العرقية في البلاد، أمس، أنّ البرلمان عيّن الأستاذ السابق في جامعة أديس أبابا، ونائب وزير العلوم والتعليم العالي مولو نيغا (52 عاماً) رئيساً لإقليم تيغراي. وكتب على «تويتر»: «سيختار الرئيس التنفيذي ويعيّن رؤساء الأجهزة التنفيذية للإقليم من بين الأحزاب السياسية التي تعمل بشكل قانوني هناك».

ويواجه دبرصيون جبرامیكائيل، الزعيم الحالي لـ«الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» والذي فاز في انتخابات محلية أجريت في سبتمبر/أيلول الماضي، اتهامات رسمية مع غيره من المسؤولين في الجبهة بـ«الخيانة والتمرد المسلح والإرهاب».

وجاء ذلك فيما أعلن الاتحاد الأفريقي أمس الجمعة إقالة مفوض السلم والأمن، وهو مواطن إثيوبي، بعدما اتهمته حكومة بلاده بعدم الولاء. وأمر مكتب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فقي محمد، بإقالة جيرجزيابير مبراتو ملس، في مذكرة بتاريخ 11 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي اطلعت وكالة «رويترز» عليها. وجاء هذا بعد خطاب أرسلته وزارة الدفاع الإثيوبية بتاريخ العاشر من نوفمبر عبّرت فيه عن مخاوف تتعلق بولاءاته.

كذلك، ذكر تقرير أمني للأمم المتحدة، اطلعت عليه «رويترز»، أمس الجمعة، أن الشرطة الإثيوبية زارت مكتب برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في إقليم أمهرة المتاخم لتيغراي، وطلبت قائمة بأسماء الموظفين المنتمين لعرقية تيغراي. وقال التقرير إنّ قائد الشرطة المحلية أبلغهم بوجود أمر «برصد جميع الموظفين من عرقية تيغراي في كافة الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية».

في الأثناء، حذّرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشليه، أمس، من أن الصراع في تيغراي قد يخرج عن السيطرة، وطالبت بتحقيق شامل في احتمال حصول جرائم حرب في إثيوبيا، بعد تقارير عن مجزرة استهدفت مدنيين في تيغراي. وقالت باشليه في بيان ألقاه المتحدث باسم المفوضية روبرت كولفيل في جنيف: «إذا تأكد أن أحد أطراف النزاع الحالي نفذ ذلك عمداً، فإن عمليات قتل المدنيين هذه ستكون بالطبع جرائم حرب»، داعية إلى «المحاسبة الكاملة». وقالت منظمة العفو الدولية أول من أمس الخميس، إن عشرات المدنيين قتلوا على أيدي قوات داعمة لـ«جبهة تحرير تيغراي» التي اعتبرت الاتهامات «باطلة». وعبرت باشليه عن القلق إزاء تقارير عن قطع إمدادات المياه والكهرباء ودعت الطرفين إلى بدء محادثات سلام. وقالت إن «نزاعاً داخلياً طويل الأمد سيلحق أضراراً مدمرة بكل من تيغراي وإثيوبيا ككل، ويقضي على سنوات من التقدم الحيوي في مجال التنمية». وأضافت أيضاً أن النزاع يمتد بسهولة عبر الحدود، ما قد يؤدي إلى زعزعة منطقة جنوب الصحراء بأكملها».

من جهتها، قالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بيان أمس، إن الاشتباكات في إثيوبيا دفعت أكثر من 14500 شخص إلى الفرار إلى السودان المجاور منذ أوائل نوفمبر الحالي. وقال المتحدث باسم المفوضية، بابار بالوش، إن عدد اللاجئين الفارين إلى السودان يزيد سريعاً، وإن ما يربو على أربعة آلاف شخص عبروا الحدود خلال يوم واحد. وأضاف أن هناك مخاوف أيضاً من أن يؤدي العنف إلى تشريد آلاف اللاجئين الإريتريين في مخيم بإثيوبيا، مشيراً إلى أن منظمات الإغاثة تواجه ضغطاً شديداً.

حذرت الأمم المتحدة من خروج الصراع عن السيطرة (جواردو سوتراس/فرانس برس)

(رويترز، فرانس برس)

الحدث

يواصل الرئيس الأميركي الخاسر في الانتخابات، دونالد ترامب، التزام الصمت منذ 3 نوفمبر الماضي، فيما ترتفع أصوات جمهورية تطالب بمنح المرشح الفائز جو بايدن، امتيازاته في المرحلة الانتقالية، بانتظار تواريخ محددة لإمكانية استسلام ترامب. ويبدو الانتظار سيّد الموقف، وسط رغبة جمهورية بعدم إثارة غضب المليادير الجمهوري، بسبب الدعم الشعبي الذي كرّسه، ومستوى الخدمات والإنجازات التي امنّها لهم طوال أربع سنوات، فيما تعتقد حملته أنه لا يزال لديه فرصة للبقاء في البيت الأبيض

خيارات ضيّقة لترامب

أصوات جمهورية تتعالى دعماً للرئيس المنتخب

واشنطن ـ **العربي الجديد**

لا يزال الرئيس الأميركي دونالد ترامب يرفض الإقرار بهزيمته في انتخابات الرئاسة التي جرت في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، أمام المرشح الديمقراطي جو بايدن، في قطيعة تاريخية مع التقاليد السياسية الأميركية. هذه القطيعة، والتي تعقّد العملية الانتقالية، ليس معروفاً بعد إذا ما كانت مبنية على استراتيجية متماسكة. ويبدو أن حملة الرئيس الانتخابية هي التي تدير المعركة، في وقت بدا أن الجمهوريين يعيشون حالة من التخبط، بين الالتزام بالعملية الدستورية والركون إلى نتائج الانتخابات، وبين استمرار الخشية من نفوذ ترامب الشعبي، والرغبة أيضاً في تحدي الديمقراطيين. لكن أصواتاً بدأت تُعلو من الحزب المحافظ، للتأكيد على أحقية بايدن بأن يحظى بامتيازاته كرئيس منتخب. وعزّز ذلك فوز بايدن بانتخابات ولاية أريزونا، التي انتزعها الحزب الأزرق من الحزب المنافس، للمرة الأولى منذ عام 1996. وفاز بايدن في الولاية بفارق أكثر من 11 ألف صوت. وتزامن ذلك مع توجيه الصين تهنئة للرئيس المنتخب، واتصاله بالبابا فرانسيس. ويرى خبراء سياسيون أن استراتيجية المحافظين تقوم على محاباة ترامب، لتعزيز فرص الفوز بانتخابات تكميلية لمجلس الشيوخ في ولاية جورجيا، من شأنها أن تحدد الحزب الذي سيهيمن على المجلس. رغم ذلك، يبدو واضحاً أن الخيارات أصبحت أكثر ضيقاً على الرئيس الخاسر، لاسيما أنه لم يراوغ، لم يبرز حتى الآن أي أدلة تدعم مزاعمهم بحصول تزوير في الانتخابات. لكن إدارة الخدمات العامة لا تزال ترفض المصادقة رسمياً على فوز بايدن.

في هذه الأثناء، تتوالى التعليقات التي لا يرغب ترامب في سماعها، والتي تدحض مزاعمه بالتزوير. وشدّد مسؤولون أميركيون، أول من أمس، على عدم وجود أدلة على حدوث أيّ عمليات تزوير لبطاقات الاقتراع أو نظام فرز الأصوات في الانتخابات. ورفض مسؤولون عن الانتخابات، فيدراليون وعلى مستوى الولايات، حديث الرئيس الأميركي الخاسر، عن التزوير، قائلين إن «الانتخابات كانت الأكثر أماناً في التاريخ الأميركي». وجاء ذلك وفق بيان صدر عن «مجلس تنسيق البنية التحتية الحكومية للانتخابات»، وهي مجموعة منضوية في هيئة أمن الانتخابات الفيدرالية الأساسية، «وكالة الأمن الإلكتروني وأمن البنى التحتية». وأفاد البيان بأنه «لا يوجد أي دليل على أن نظام التصويت حذف أو أضاع أصواتاً أو بدّلها أو دمّر تفويضه بأي شكل من الأشكال»، مضيفاً أنه «بينما ندرك أن هناك العديد من الادعاءات التي لا أساس لها والتضليل بشأن عمليتنا الانتخابية، يمكننا التأكيد بأننا نثق لأعلى درجة في أمن ونزاهة انتخاباتنا، وعليكم أن تكونوا كذلك أيضاً». ووقّع البيان رؤساء «الرابطة الوطنية لمديري انتخابات الولايات» و«الرابطة الوطنية لوزراء شؤون الولايات الخارجية»، وهم المسؤولون الذين يديرون الانتخابات على مستوى الولايات، إضافة إلى رئيس «اللجنة المساعدة في الانتخابات الأميركية».

وصدر بيان وكالات أمن الانتخابات الجمهوري يُفكر في إقالة المسؤول عن وكالة الأمن السيبراني وأمن البنية التحتية كريس كربس، الذي كان رفض خلال الأيام الماضية تهماً تتعلق بحصول عمليات تزوير واسعة النطاق.

إلى ذلك، حذّر أيضاً 161 مسؤولاً سابقاً عن الأمن القومي، عمل بعضهم مع ترامب، من أن مواصلة الإدارة الحالية تأجيل اعترافها بفوز بايدن تشكل «خطراً جدّياً على الأمن القومي». وحضّت المجموعة، التي تشمل وزير الدفاع الأسبق تشاك هيغل، ومدير مجلس الأمن القومي الأسبق في عهد ترامب جاويد علي، إدارة الخدمات العامة على الاعتراف بايدن رئيساً منتخباً.

في الأثناء، تعرض الحزب المحافظ أول من أمس لهجوم ديمقراطي عنيف، ترجمه زعيم الأقلية الديمقراطية في مجلس الشيوخ تشاك شومر، بقوله إن «الجمهوريين في الكونغرس يتعمدون زرع الشك حول انتخاباتنا لأنهم ببساطة يخشون دونالد ترامب». وأضاف «أنجزنا للتو انتخابات رئاسية شهدت انقساماً ومنافسة شرسة، لكن عوض توحيد البلاد من أجل أن نُكافح عدونا المشترك كوفيد 19، ينشر الجمهوريون في الكونغرس نظريات مؤامرة وينكرون الواقع ويسممون أسس ديمقراطيتنا». بدورها، طالبت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي أول من أمس الجمهوريين بوقف ما وصفته بـ«السيرك السخيف» والالتفات إلى مكافحة الوباء.

بعد ساعات من نقل ترامب عبر «تويتر» معلومات لم يدعمها بأدلة، تتحدث عن أن نظام تصويت يُسمى «دومينيون» قام بـ«محو» 2,7 مليون صوت يصبّ في صالحه في جميع أنحاء البلاد، وأن هذا النظام أعاد تحويل مئات ملايين الأصوات إلى منافسه بايدن في بنسلفانيا وولايات أخرى. لكن المسؤولة عن ذلك النظام نفت تلك المعلومات. ووفقاً لوسائل إعلام أميركية، فإنّ الملياردير الأميركي من أصول هنغارية، جورج سوروس، الذي يُتهم الجمهوريون بأنه يدعم الديمقراطيين، هو من يقف وراء نظام «دومينيون». وقد نفى سوروس ذلك.

كلينتون في الأمم المتحدة؟

ذكرت صحيفة «واشنطن بوست»، أمس الجمعة، أن اسم وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون (الصورة) يجري تداوله لشغل منصب سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، في إدارة جو بايدن. وبحسب مصدر مطلع على المداولات، فإن هذا الأمر يجري طرحه كوسيلة لبايدن للإضاءة على أهمية هذا الموقع في إدارته، وأن تعيين كلينتون سيرفع من شأن المنظمة الدولية، في وقت تراجع فيه مستوى التعاون الدولي ودور أميركا على المسرح الدولي.

لا يملك ترامب أدلة على مزاعمه بالتزوير (سوك نوب/ فرانس برس)

اعلنت وسائل إعلام أميركية فوز بايدن في ولاية اريزونا

كوشنر: ترامب واقعي لكنه يريد الاستمرار في المعركة

التوقيت الذي يجب أن يعترف فيه ترامب بالهزيمة، قال السيناتور الجمهوري عن أيوا شارلز غراسلي، إنه في 13 ديسمبر/ كانون الأول الأول المقبل، أي قبل يوم من تصويت الهيئة الناخبة لاختيار الرئيس. وقال مصدر رفيع جمهوري، تواصل مع إيفانكا ترامب، ابنة الرئيس الخاسر، بحسب «سي أن أن»، إن الجمهوريين ينتظرون موعد تصديق ولايتي جورجيا وأريزونا على النتائج، في 20 و30 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، لافتين إلى أنه حينها «لن يكون أمام ترامب سوى الاعتراف» بفوز خصمه.

وبحسب صحيفة «واشنطن بوست»، فإن الكثير من الموظفين في حملة ترامب من المتوقع تسريحهم خلال الأيام المقبلة، بحسب مسؤولين في البيت الأبيض. وكان من المقرر أن يبلّغ مسؤولون في الحملة أول من أمس، حول الاستراتيجية القضائية، لكن ذلك أعلن عن تأجيله. وقال مسؤولون في الحملة، لاحقاً، إنهم لا يزالون يؤمنون أن ترامب بإمكانه استعادة الفوز بالسباق. وقال جاستن كلارك، نائب مدير الحملة، في اتصال مع معاونين بحسب ما سُرّب، «إنكم سترون أشياء كثيرة تحصل»، من دون توضيحها، طالباً من كل من يرى أموراً تستحق التحقيق عبر «تويتر» وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي، الإبلاغ عنه. لكن جاريد كوشنر، صهر الرئيس الخاسر، قال لحلفاء لعمّه، إن ترامب «واقعي» حول حظوظه، لكنه يريد مواصلة المعركة، بحسب أحد المتحدثين مع كوشنر.

في غضون ذلك، تتحضّر مجموعات داعمة لترامب، من اليمين المتطرف، للتظاهر في واشنطن خلال عطلة نهاية الأسبوع، بدعوة من شخصيات يمينية متطرفة، ومن القوميين البيض، ومن الرافضين لنظريات المؤامرة، بقابلها تحضير أيضاً للجماعات المناهضة للفاشية للنزول إلى الشارع.

حالياً لبناء استراتيجية قضائية متماسكة، لنقض نتائج انتخابات الولايات في المحاكم. وقالت السيناتورة سوزان كولينز، وهي جمهورية معتدلة تمثل ولاية ماين، إن من حق بايدن الحصول على الإيجاز الاستخباري اليومي، الذي يعد أهم جزء من العملية الانتقالية، حتى لو واصل ترامب تشكيكه في النتائج. كذلك رأى حاكم أوهايو الجمهوري، كايك ديواين، أنّه حان الوقت لتسمية بايدن «الرئيس المنتخب». وحول لكن بايدن، بدأ أول من أمس، يتلقى بعض الدعم، ولو غير المباشر، من مشرعين ووجوه جمهورية بارزة، أكدوا حقّه في الحصول على الإيجازات الاستخبارية، على الرغم من استمرار إدارة ترامب في حجبها وعرقلة أي انتقال رسمي للسلطة. ويأتي ذلك فيما توالت التسريبات من مسؤولين في البيت الأبيض، أكدوا أن بعضهم بدأ يقنع ترامب فعلياً بأن حظوظه للبقاء في السلطة أصبحت معدومة. أما حملته، فهي تعاني

شرق غرب

فرنسا: تحييد قيادي «جهادي» في مالي

أعلنت وزيرة الجيوش الفرنسية، فلورانس بارلي (الصورة)، أمس الجمعة، أن قوة «برخان» في مالي

قامت بـ«تحييد» بأ أغ موسى، القيادي «الجهادي» المرتبط بتنظيم «القاعدة». وأشادت بارلي بالعملية، مضيفة أنها تطلبت «وسائل استخبارية كبيرة وقوة اعتراض مكونة من مروحيات وقوات برّية»، واصفة بأ أغ موسى بأنه القائد العسكري لـ«جماعة نصرة الإسلام والمسلمين»، و«مسؤول عن هجمات عدة ضد القوات المالية والدولية، وكان مكلفاً تأهيل مجندين جدد».

(فرانس برس)

القوات الروسية تنتشر في عاصمة كاراباخ

سيطرت قوات حفظ السلام الروسية، أمس الجمعة، على مشارف ستيباناكيرت، عاصمة إقليم ناغورني كاراباخ، متولية حراسة الطريق المؤدي إلى خط التماس القريب بين القوات الأرمنية والأذربيجانية. وانتشر عشرات الجنود الروس، وما لا يقل عن 3 عربات مدرعة على حاجز على المخرج الجنوبي الغربي للمدينة الذي تسيطر عليه القوات الأرمينية، على الطريق المؤدي إلى بلدة شوشة التي سيطرت عليها القوات الأذرية الأسبوع الماضي. وقال جندي روسي لـ«فرانس برس»، إن قواته «تدقق في جوازات السفر وتتأكد من عدم وجود أسلحة في المركبات، من دون إعاقتها».

(فرانس برس)

دعوة أوروبية لتعزيز «أمن الحدود»

دعا وزراء داخلية الدول الـ27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أمس الجمعة، إلى «تعزيز» أمن فضاء شينغن والحدود الخارجية للتكتل. وعبّر الوزراء أيضاً، في بيان، عن تصميمهم على أن تستكمل «قبل نهاية العام» الحالي، المفاوضات الجارية حول قانون أوروبي يهدف إلى السحب المباشر لـ«المحتويات ذات الطابع الإرهابي» من الإنترنت.

(فرانس برس)

مستشار جونسون يقترب من مغادرة منصبه

أشار دومينيك كامينغز (الصورة)، المستشار الخاص لرئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون ومهندس «بريكست»، إلى أنه سيتخلى عن منصبه بحلول نهاية العام الحالي. وقال كامينغز لشبكة

«بي بي سي»، بعد تكهنات بأنه سيلحق بمدير الاتصال في الحكومة البريطانية وحليفه في معسكر «المغادرة» لي كاين، إن «موقفي لم يتغير منذ مدونتي في يناير/كانون الثاني الماضي، والتي كتب فيها أنه سيكون «زائداً عن الحاجة إلى حدّ كبير» بنهاية عام 2020.

(فرانس برس)

ألمانيا: اتهام 12 شخصاً بالتخطيط لاستهداف المسلمين

وجّه الادعاء الألماني، أمس الجمعة، اتهامات إلى 12 شخصاً، بالتخطيط لهجمات مسلحة لقتل أو إصابة أكبر عدد ممكن من المسلمين. وذكر ممثلو الادعاء أن «هدف المتهمين إيجاد أجواء مماثلة للحرب الأهلية»، مضيفين إن المشتبه بهم، التقوا بانتظام للتخطيط للهجمات، وأنهم تعهدوا بالمساهمة بآلاف اليورو لشراء الأسلحة.

(رويترز)

تقرير

مهمات خارجية صعبة بانتظار بايدن

يواجه الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن إرثاً ثقيلاً تركه له الرئيس دونالد ترامب، إذ ستواجهه إدارته في الملف النووي الإيراني موقفاً لا تحسد عليه

نيويورك ـ **إبتسام عازم**

كثيراً ما يتم الحديث عن ملفات السياسات الخارجية لأي بلد وكأنها منفصلة عن الداخلية. لكن نظرة سريعة على عدد من المراسيم الرئاسية، التي يُتوقع أن يصدرها الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن عند توليه منصبه الرئاسي رسمياً، في 20 يناير/ كانون الثاني المقبل، تُظهر التحام السياسات الخارجية والداخلية في العديد من الملفات المهمة.

ويواجه بايدن إرثاً ثقيلاً من التحديات، أكان داخلياً كانتشار وباء كورونا وتبعاته الاقتصادية والبطالة وغيرها، أو في السياسات الخارجية، بعدما ترك الرئيس الخاسر دونالد ترامب علاقات بلاده بالكثير من الدول الكبرى في حالة يرثى لها. ويسجتاح بايدن إلى وقت لا يستهان به لترميم جسور تلك العلاقات.

من المراسيم الرئاسية التي يُتوقع أن يصدرها الرئيس المنتخب هو عودة انضمام الولايات المتحدة إلى اتفاقية باريس للمناخ، وهو ما وعد به بايدن خلال حملته الانتخابية، وأكده بعد فوزه. قد تكون العودة إلى الاتفاقية هي الأسهل، لكن الخطوات التي تليها هي الأكثر تعقيداً وتتطلب تجنيداً واستثمارات مالية عالية في الطاقة النظيفة في الولايات المتحدة، فضلاً عن إلزام الشركات الأميركية بالأهداف والقواعد المتعلقة بالتلوث البيئي، والتي رفعت إدارة ترامب عدداً لا بأس به منها، وأعفت الشركات الأميركية من جزء من التزاماتها بهذا الشأن. لكن ولفرض سياسات جذرية واستثمارات، سيحتاج بايدن الكونغرس إلى جانبه. لكن إذا أظهر بايدن تردداً في إصدار عدد كبير من المراسيم الرئاسية، كما حدث مع الرئيس السابق باراك أوباما، فسيكون، كما يقول المثل الأميركي، بمثابة من يضع عصا في عجلة عربته، لأنه من غير المتوقع أن يدعم مجلس الشيوخ، بقيادة الجمهوريين، تلك السياسات، بل سيحاول عرقلتها، وهو ما حدث في عهد أوباما.

ومن السياسات والملفات الخارجية المرتبطة بقوة باخرى داخلية محاربة فيروس كورونا. فقد أصبح واضحاً أنه لا يمكن تحت نظام العولمة القائم أن ينأى بلد، كالولايات المتحدة، بنفسه عما يحدث في العالم مع مستوى الانتشار الكبير للوباء. لذلك فإن عودة الولايات المتحدة إلى منظمة الصحة العالمية ستكون من الأساسيات. إلا أن العودة المتوقعة، التي أكد بايدن أنه سيقوم بها، لا تعني بالضرورة الانضمام إلى مبادرة «كوفاكس»، والتي ترعاها منظمة الصحة العالمية، ومن ضمن أهدافها تنسيق الجهود الدولية لإيجاد لقاح، وتأمين حصول الدول النامية ومتوسطة الدخل بشكل عادل مادياً على لقاح كورونا عند توفره.

أما الملف الإيراني، وعودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي، التي أعلن بايدن أنه ينوي القيام بها، فقد يثبت أنه أكثر تعقيداً مما يتوقع. حتى خروج الولايات المتحدة من الاتفاق، تحت إدارة ترامب عام 2018 فإن إيران كانت ملتزمة بشكل كامل بالتزاماتها بموجب الاتفاقية بحسب تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة، بما فيها مستوى تخصيب اليورانيوم. واليوم بعد مرور قرابة العامين على الانسحاب، واغتيال قائد «فيلق القدس» قاسم سليماني، وفرض وابل من العقوبات على إيران، قامت طهران، بحسب الوكالة الذرية للطاقة، بمراكمة اليورانيوم المخصب لتجاوز مخزونها 12 مرة الحد المسموح به بموجب الاتفاق النووي الذي أبرم عام 2015. كما أصبحت تنتج اليورانيوم المخصب بنسبة تفوق 4,5 في المائة، في الوقت الذي يسمح لها الاتفاق بنسبة 3,67 في المائة. وتشير تقارير الوكالة إلى أن الجانب الإيراني عاد في الأشهر الأخيرة إلى مستويات قريبة من التزاماته بموجب الاتفاق. ومن المرجح أن يكون ذلك في انتظار نتائج الانتخابات الأميركية، وما ستقدمه إدارة بايدن.

ولا شك في أن الإدارة الأميركية في موقف لا تحسد عليه، فبعض أقرب حلفائها، كالسعودية وإسرائيل والإمارات، يعارضون ذلك الاتفاق. وعلى الرغم من الضغوط الشديدة التي كانت هذه الدول قد مارستها آنذاك على إدارة أوباما، إلا أنه قرر المضي قدماً وإبرام الاتفاق بالتعاون مع الدول الأوروبية، كفرنسا وبريطانيا وألمانيا، إضافة إلى الصين وروسيا.

والسؤال هو إذا كان بايدن سيضطر لتقديم تنازلات لإسرائيل ويزيد من حجم بيع الأسلحة للسعودية والإمارات، كما حدث في عهد أوباما وترامب لاحقاً، فبعد عام من توقيعها الاتفاقية النووية الإيرانية زادت الولايات المتحدة من حجم مساعداتها العسكرية لإسرائيل ليصل إلى 38 مليار دولار إضافية، قُسمت على عشر سنوات، بدءاً من عام 2019. أما حجم مبيعات الولايات المتحدة العسكرية للسعودية فإنه زاد بين عامي 2014 و2019 بنسبة 220 في المائة بحسب إحصائيات معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام. وهذا الأمر يحيل إلى ملف اليمن، حيث وعد بايدن بإنهاء دعمه العسكري للسعودية والإمارات في حربهما في اليمن. وتقدم الولايات المتحدة لهما دعماً لوجستياً في تلك الحرب، لكن السؤال، هل سيضطر بايدن إلى تقديم التنازلات في الملف اليمني، على عكس تصريحاته، ما يعني الاستمرار في دعم السعودية والإمارات في حرب اليمن، مقابل حله للمعارك الشائكة التي تنتظره داخلياً في الملف الإيراني، وعودة الانضمام للاتفاقية، على الرغم من المعارضة الشديدة لكل من إسرائيل والسعودية والإمارات؟

هناك ملفات أخرى متعلّقة بالسياسة الخارجية سيتركها ترامب خلفه، بعدما خلق الحقائق التي لن يستطيع بايدن بسهولة تغييرها، ومن بينها القضية الفلسطينية. قد يعيد بايدن فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن ودعمه المالي للسلطة. لكن من المستبعد أن يتمكن من التراجع عن أي من الحقائق التي خلقها ترامب على الأرض، كنقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة وغيرها.

من المستبعد تراجع بايدن عن نقل السفارة الأميركية إلى القدس

توقعات بعودة الولايات المتحدة الى اتفاقية باريس للمناخ (Getty)

إضاءة

تفاؤل روسي حذر باستقرار العلاقات

حافظت موسكو على ترقبها لإعلان فوز جو بايدن رسمياً في الانتخابات، قبل تهنئته، مع توقعات حذرة باستقرار العلاقات بين البلدين

موسكو ـ **رامي القليوبي**

على الرغم من الفتور الذي تبديه موسكو حيال فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن في انتخابات الرئاسة الأميركية، وتأني الكرملين في تهنئة الرئيس المنتخب حتى إعلان النتائج الرسمية، إلا أن ثمّة مؤشرات تؤكد تفاؤل موسكو باستقرار العلاقات مع الإدارة الأميركية الجديدة، لا سيما في مجال الرقابة على الأسلحة، وتزايد الآمال بتمديد معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (ستارت-3) التي تنتهي في فبراير/شباط المقبل.

وتوقع وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، ألا تشهد السياسة الخارجية الأميركية أي «تغييرات ثورية» تجاه روسيا مع بايدن، مجدداً في تصريحات صحافية الخميس الماضي، تأكيد موقف الكرملين بعدم تهنئة الفائز في الانتخابات إلى حين الإعلان عن النتائج الرسمية واعتراف الطرف الخاسر بفوز منافسه. وسبق للمتحدث باسم الرئاسة دميتري بيسكوف، أن أعرب عن قناعة الكرملين بأنه ينبغي انتظار الإعلان الرسمي عن نتائج الانتخابات قبل تهنئة الرئيس المنتخب. وذكر، في الوقت نفسه، بأن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أكد مراراً «احترام أي خيار للشعب الأميركي، والاستعداد للعمل مع أي رئيس أميركي منتخب».

وفي هذا الإطار، توقع الخبير في الشأن الأميركي بالمجلس الروسي للشؤون الدولية، اليكسي ناموف، أن تتسم العلاقات الروسية الأميركية في عهد بايدن بالتوازن والاستقرار. ورجح أن تستثمر روسيا الفضائح التي تخللت عملية فرز الأصوات للتشكيك في نموذج الديمقراطية الأميركية. وقال ناموف في حديث لـ«العربي الجديد»: «تعودنا سماع أن ترامب يحب روسيا، لكن لم تتم تسوية أي قضية مهمة للعلاقات الثنائية في عهده. وكانت أي محاولة منه لتطبيع العلاقات مع موسكو، تنتهي بمواجهته تهم ارتباطه بالكرملين، فكان يضطر لتغيير موقفه».

وحول رؤيته لآفاق العلاقات الروسية الأميركية مع بايدن، أوضح ناموف أنه «من المؤكد أن بايدن لن يكون صديقاً أو شريكاً لروسيا، وإنما خصماً في مواجهة متزنة وهادئة، بلا أعمال عفوية على غرار تلك التي كان يقوم بها ترامب، مثل اغتيال قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني، اللواء قاسم سليماني، ما سبب انفجاراً في الشرق الأوسط، ولم يحسن الوضع. ندرك أنه لن تحدث مثل هذه الأعمال المفاجئة في عهد بايدن، ما يتيح فرصة لتحويل المواجهة إلى حالة مستقرة، يمكن تشبيهها بالحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق، والتي اتسمت بتمحور التعاون بين واشنطن وموسكو حول الرقابة على الأسلحة».

وبعد الغموض الذي خيم خلال الأشهر الماضية على مصير «ستارت-3» في ظل

لن تكون هناك كيمياء شخصية بين فلاديمير بوتين وبايدن

إصرار إدارة ترامب على إشراك الصين في المفاوضات، ذكّر ناموف بأن بايدن أعرب عن عزمه تمديدها. واعتبر أن بايدن، على عكس ترامب، غير معني بالإخلال بتوازن منظومة العلاقات الدولية، واعتبر أن «مثل هذا العدو الهادئ خير من صديق فوضوي لم يحقق أي تقدم في العلاقات». في سياق آخر، توقع ناموف أن تستثمر موسكو، شأنها في ذلك شأن غيرها من الأنظمة السلطوية، الفضائح التي تخللت عملية فرز الأصوات في الانتخابات الأميركية، لتعزيز مكانتها. وقال «من الواضح أن وسائل الإعلام والدعاية الروسية تستثمر ذلك لتشويه صورة الديمقراطية الأميركية، والتشكيك في إمكانية إجراء انتخابات نزيهة من أساسها». من جهته، اعتبر الخبير في العلاقات الدولية، فلاديمير فرولوف، في صحيفة «ريبابليك» الإلكترونية الروسية، أن مشكلة موسكو في عهد بايدن لن تكون تدهور العلاقات، بقدر ما هي استعداد الإدارة الجديدة لتقليص هذه العلاقات، وربط أهمية روسيا بنطاق وحدّة المشكلات التي قد تخلقها للولايات المتحدة. وفي مقال بعنوان «بايدن ليس لنا. كيف ستكون العلاقات الروسية الأميركية الآن؟»، لفت فرولوف إلى أن تقدم بايدن على ترامب يشكل رابع حالة فقط لخسارة رئيس قائم في التاريخ الأميركي ما بعد الحرب العالمية الثانية. وأشار إلى أن المواقع السياسية الداخلية لبايدن قد يضعفها فشل الديمقراطيين بانتخابات الكونغرس، في حال عجزهم عن الحصول على الأغلبية في مجلس الشيوخ بانتظار إعادة التصويت في ولاية جورجيا.

وتتوقع كاتب المقال أن يركز بايدن، خلال العام الأول من رئاسته، على مواجهة جائحة كورونا التي اكتسبت نطاقاً كارثياً في الولايات المتحدة. ورجح بقاء السياسة الخارجية على هامش أولويات الإدارة الجديدة، ما عدا التعاون الدولي للتصدي للجائحة. وفي ما يتعلق بالموقف الروسي من خسارة ترامب، اعتبر فرولوف أن «خسارة الصديق ترامب» أمر مزعج لموسكو، نظراً لـ«الكيمياء الشخصية» بينه وبين بوتين، وأهمية قيام ترامب بـ«التفكيك المتسارع لنظام الريادة العالمية الأميركية»، ما كان يضعف هيمنة واشنطن، ويسرّع تآكل التحالفات العسكرية - السياسية الغربية، ويقلل من احتمال التنسيق الفعال بين الدول الغربية لمواجهة السياستين الخارجية والدفاعية الروسيتين.

وبالعودة إلى بايدن، توقع الخبير الروسي أنه لن تكون هناك «كيمياء شخصية» بينه وبين بوتين. وذكر بأن بايدن عقد لقاء مع ممثلي المعارضة الروسية في السفارة الأميركية بموسكو في مارس/آذار 2011، حين كان يشغل منصب نائب الرئيس الأميركي، وألمح خلاله إلى أن عودة بوتين إلى كرسي الرئاسة في العام 2012 أمر غير مرغوب فيه. وخلص كاتب المقال إلى أن النتيجة السريعة الوحيدة التي يمكن تحقيقها في العلاقات بين موسكو وواشنطن في عهد بايدن، ستكون تمديد معاهدة «ستارت-3» لمدة 5 سنوات إضافية، مع مواصلة الحوار حول المعايير المستقبلية للاستقرار الاستراتيجي.

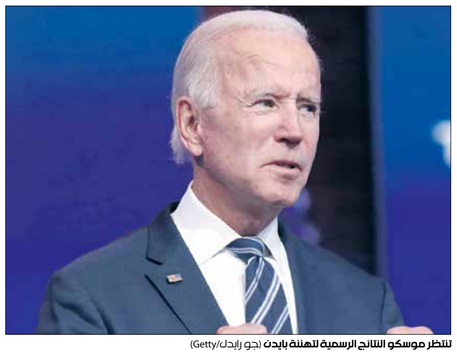

تنتظر موسكو النتائج الرسمية للهنئة بايدن (جو رايدل/Getty)

تشي التطورات على الساحة الإسرائيلية والتحركات الحزبية بتحضيرات لانتخابات هي الرابعة خلال عامين، وما قد يعزز هذه التحركات دخول المحكمة الإسرائيلية العليا على خط قانونية اتفاق الائتلاف الحكومي بين «الليكود» و«كاحول لفان»

المحكمة العليا تدخل على الخط

نذر حراك انتخابي إسرائيلي

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

دخلت المحكمة الإسرائيلية العليا، أول من أمس الخميس، على خط قانونية اتفاق الائتلاف الحكومي بين «الليكود» و«كاحول لفان»، المؤسس لحكومة الطوارئ الوطنية التي تشكلت في إسرائيل في مايو/ أيار الماضي بعد انتخابات مارس/ آذار الأخيرة. وزاد تدخل المحكمة من وتيرة الحراك الحزبي والسياسي الداخلي في إسرائيل الذي قد يفضي إلى انتخابات جديدة، هي الرابعة من نوعها في أقل من عامين.

فقد أمهلت المحكمة الإسرائيلية العليا، الخميس، الحكومة 21 يوماً لتوضيح قانونية تعديل قانون «أساس الحكومة»، الذي مكّن من تعيين الجنرال بني غانتس، في منصب رئيس حكومة بديل، وذلك بعد أن كانت المحكمة قد رفضت في الماضي التدخل في هذا الملف. وفي حال أقرت المحكمة، بعد تلقي جواب الحكومة، صحة الالتماس الذي رفعته في إسرائيل «جمعية نزاهة الحكم» في هذا الشأن، وأبطلت اتفاقية الائتلاف الحكومي، فسيمنح ذلك رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو فرصة للتخلص من اتفاقية التناوب مع غانتس والذهاب لانتخابات جديدة، على الرغم من أن حزب «الليكود» هاجم قرار المحكمة العليا واعتبره تدخلاً بقرار الناخب الإسرائيلي وتجاوزاً لصلاحيات المحكمة.

وتأتي هذه التطورات لتزيد من حالة عدم اليقين بشأن مدة بقاء الحكومة الحالية، لا سيما في ظلّ إقرار زعيم «كاحول لفان» الجنرال بني غانتس، بأنّ نتنياهو لا يعتزم عملياً تنفيذ اتفاقية التناوب معه، وتسليمه مقاليد الحكم في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام المقبل، بحسب الاتفاق المبرم بين الطرفين.

ويزيد من حدة هذا التوتر رفض نتنياهو حتى الآن إقرار ميزانية رسمية للدولة حتى عام 2021 بما يضمن تنفيذ اتفاقية التناوب، وإصراره على إقرار ميزانية فقط للعام الحالي. ووفقاً للوضع الراهن في إسرائيل، فإنه تبقّت للحكومة الحالية 39 يوماً لإقرار الميزانية العامة، أو حلها في 23 ديسمبر/ كانون الأول والاتجاه لانتخابات جديدة خلال تسعين يوماً.

وشهدت الحلبة الحزبية في إسرائيل تحركات مختلفة، كان أبرزها قول غانتس، يوم الأربعاء الماضي، متوجهاً لنتنياهو، إنه وافق على الانضمام إلى حكومة طوارئ وطنية لمواجهة فيروس كورونا وليس لحكومة ترتكب جرائم اقتصادية بحق المواطنين، وهو ما فُسر على أنه تلويح بالاتجاه لحل الحكومة، والتوجه للتنسيق مع المعارضة ولا سيما حزب «يش عتيد تيلم»، والقائمة المشتركة للأحزاب العربية، لجهة تقديم اقتراح قانون لتبكير موعد الانتخابات. في موازاة ذلك، نشرت الصحف

قال غانتس إن نتنياهو لا يعتزم تنفيذ اتفاقية التناوب معه (أريك شالويت/فرانس برس)

اتصالات وتنسيق بين حزب «كاحول لفان» وأحزاب المعارضة

الإسرائيلية في الأيام الأخيرة تقارير وأنباء مختلفة عن اتصالات وخطوات تنسيق من جديد بين حزب «كاحول لفان» وبين أحزاب المعارضة الأخرى، ولا سيما حزب «يش عتيد تيلم» الذي كان الشريك الأساسي لتحالف «كاحول لفان» في الانتخابات الأخيرة، قبل أن ينسحب غانتس ويتجه إلى تشكيل حكومة وحدة طوارئ وطنية مع «الليكود» بزعامة نتنياهو.

إلى ذلك، كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس الجمعة، أنّ «الليكود» يعد مقترح قانون جديد لتغيير صلاحيات وتشكيلة لجنة الانتخابات المركزية في إسرائيل، بما يتيح سيطرة الأحزاب السياسية عليها، ومن ضمن ذلك تعيين ممثلي الأحزاب في مراكز الاقتراع بلا مراقبين من الموظفين الرسميين. كذلك ينصّ الاقتراح الذي كشفت عنه «يديعوت أحرونوت» على بنود تتعلق بتصوير مراكز الاقتراع، ووضع ختم بالحبر الذي يظهر فقط بالأشعة فوق البنفسجية على كف الناخبين، بحجة مكافحة محاولات تزييف الانتخابات.

وكان نتنياهو، وعلى مدار الحملات الانتخابية الأخيرة، قد شنّ حملات تحريض عنصرية ضدّ العرب في الداخل، متهماً إياهم بأنهم يخرقون قوانين الاقتراع ويزيفون النتائج في اللجان الانتخابية المحلية. وحاول نتنياهو خلال انتخابات سبتمبر/ أيلول من العام الماضي تزويد مراقبي «الليكود» في مراكز الاقتراع في البلدات العربية بكاميرات سرية، لكن اللجنة المركزية للانتخابات حظرت ذلك بعد وقوع صدامات ومواجهات مع ناخبين عرب في مراكز الاقتراع العربية.

ويرى مراقبون أنّ نتنياهو لم يتخذ قراره النهائي بعد؛ هل يتجه لانتخابات جديدة أم يستمر بالحكومة الحالية، وأن هذا القرار سيكون مرتبطاً بالتطورات الداخلية، وما تظهره نتائج الاستطلاعات المتواترة حول فرص نتنياهو في تشكيل حكومة جديدة، وبالأساس تمرير ما يعرف في إسرائيل بالقانون الفرنسي، الذي يحظر محاكمة رئيس حكومة ما دام في منصبه، وذلك مع اقتراب استئناف محاكمة نتنياهو في يناير/ كانون الثاني المقبل، وبدء جلسات الاستماع للشهود والأدلة ضده في ثلاث لوائح اتهام تتهمه بتلقي الرشاوى، وخيانة الأمانة العامة، والاحتيال.

وفي هذا السياق، شهد الأسبوعان الأخيران تطورات داخلية تتصل ببدء ما يبدو أنه تنسيق بين «الليكود» بقيادة نتنياهو، وزعيم «الحركة الإسلامية» في القائمة المشتركة للأحزاب العربية، النائب منصور عباس، وتواتر الحديث عن الأمر، ومن ضمن ذلك تصريحات صدرت عن عباس لم يستبعد فيها احتمال التعاون مع نتنياهو، بما في ذلك بشأن إقرار القانون الفرنسي، ولو عبر الامتناع عن التصويت (للحركة الإسلامية 4 نواب) مما يوفر لنتنياهو أغلبية لتمرير القانون الذي يجنّبه المحاكمة. وقد ترجم نتنياهو ذلك مطلع الأسبوع عندما شارك للمرة الأولى منذ عامين في جلسة لجنة برلمانية، هي لجنة مكافحة العنف والجريمة التي يرأسها النائب منصور عباس، مقابل إعلان الأخير أنه لا يرى ضرراً في التعاون مع الحكومة لتحقيق مكاسب للعرب في الداخل.

وأثار هذا الموقف وما سبقه من عمليات تنسيق عاصفة في القائمة المشتركة للأحزاب العربية، التي ردت على تصريحات عباس بأنها ترى هذا النهج مناقضاً لنهج معارضة نتنياهو، وفق ما كتبه رئيس القائمة النائب أيمن عودة على «فيسبوك». وأدت هذه التطورات إلى تراشق الاتهامات بين أطراف القائمة المشتركة، واتهام أحزاب من داخلها، نتنياهو بأنه يسعى لتفكيك القائمة خدمة لمصالحه الانتخابية، لا سيما بعد تقديم «الليكود» مقترح قانون لخفض نسبة الحسم من جديد وإعادتها إلى 2 في المائة، على أمل أن يشجع ذلك على تفكيك القائمة المشتركة للأحزاب العربية، وخوض «الحركة الإسلامية» بقيادة عباس الانتخابات بشكل منفرد. علماً بأن الأخير، كباقي أقطاب الأحزاب العربية، يعلن تمسكه بالقائمة المشتركة.

30 مقعداً لـ«الليكود»

بيّن استطلاع للرأي نشره موقع «معاريف» أمس أن حزب «الليكود» بقيادة بنيامين نتنياهو، سيحصل في حال جرت الانتخابات في الفترة الحالية على 30 مقعداً، فيما يحتل حزب «يمينا» بقيادة نفتالي بينت المرتبة الثانية بحصوله على 23 مقعداً. أما حزب «كاحول لفان» بقيادة بني غانتس، فيتراجع إلى 9 مقاعد. وتبين النتائج أنه سيكون بمقدور نتنياهو تشكيل حكومة يمينية تتمتع بتأييد 70 نائباً في حال تحالف مع الحريديم وحزب «يمينا».

رصد

بومبيو يزور مستوطنة خارقاً الأعراف

يستعد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو لزيارة الأسبوع المقبل إلى مستوطنة مقامة في رام الله، ليخرق الأعراف الدبلوماسية الأميركية، والقوانين الدولية

للمرة الأولى في تاريخ الدبلوماسية الأميركية، يستعد وزير الخارجية مايك بومبيو لزيارة مستوطنة في الضفة الغربية المحتلة، فيما سارع رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية إلى التنديد بنية بومبيو زيارة مستوطنة «بساغوت»، معتبراً ذلك «سابقة خطيرة تخرق القانون الدولي». وذكرت تقارير إعلامية، أمس الجمعة، أنّ بومبيو سيزور الأسبوع المقبل مصنع نبيذ في مستوطنة «بساغوت» في رام الله الضفة الغربية، ليصبح بذلك أول رئيس للدبلوماسية الأميركية يقوم بخطوة كهذه. كذلك سيكون أول وزير خارجية أميركي يزور الجولان المحتل الذي اعترف الرئيس دونالد ترامب بضمه، وفق ما ذكرت صحيفة «هآرتس» وموقع «أكسيوس».

ولم تؤكّد الخارجية الأميركية حصول الزيارتين، لكنّ بياناً صدر عنها الثلاثاء الماضي ذكر أنّ بومبيو سيقوم بزيارة إلى إسرائيل يلتقي خلالها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وتأتي زيارة بومبيو قبل شهرين من تنصيب الرئيس المنتخب جو بايدن، الذي عارض المستوطنات في السابق، وتعهّد ببذل مزيد من الجهود الدبلوماسية لإقامة دولة فلسطينية. وكان بومبيو قد أعلن، العام الماضي، أنّ الولايات المتحدة لا تعتبر المستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية، واضعاً واشنطن في موقف مناقض لقرارات مجلس الأمن الدولي. وكان مصنع نبيذ «بساغوت» في قلب خلاف قانوني، مع طعنه بدون نجاح يُذكر، في قرار أوروبّي يفرض عليه وضع علامة على منتجاته تفيد بأنها تأتي من مستوطنات في أراض محتلة. وأشارت «هآرتس» و«أكسيوس» إلى أن مستوطنة «بساغوت» أطلقت نبيذاً يحمل اسم «بومبيو» تكريماً لموقفه.

وقال الدبلوماسي الأميركي السابق في الشرق الأوسط آرون ديفيد ميلر، في تغريدة حول زيارة بومبيو، إنها ستكمل مسيرته بكونه وزير الخارجية الأميركي «الأسوأ على الإطلاق». وأضاف «لا يتعلق الأمر بسياسة ترامب أو بيبي (نتنياهو)، إنما يتعلق ببومبيو وانتخابات 2024». ولم يُخف بومبيو يوماً تطلعاته لتولي منصب أعلى، وغالباً ما أشار الى دعمه لإسرائيل.

وندد رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، أمس، بنية بومبيو زيارة مستوطنة «بساغوت» المبنية على أراضي الفلسطينيين في رام الله، معتبراً ذلك «سابقة خطيرة تخرق القانون الدولي». وكتب، في تغريدة، «نأسف بشدة من نية وزير الخارجية الأميركي زيارة مستوطنة مقامة على أراضي ملاك فلسطينيين في مدينة البيرة التي استولى عليها الاحتلال. وهذه الزيارة تمثل شرعنة للاستيطان، وضرباً للشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة وعلى العالم أجمع إدانتها». وأكد أشتية، خلال لقائه مع زيرة الخارجية البلغارية إيكاترينا زاهاريفا في رام الله أمس، أن «انتقاد الاحتلال وإجراءاته غير القانونية، وتحميله مسؤولية استمرار معاناة شعبنا ليس لا سامية، بل وقوف إلى جانب قيم العدل والحرية وحق تقرير المصير». وشدد على أنه «لا يمكن للعالم أن يوازن بين الاحتلال والشعب المحتل. إسرائيل تحتل أرضنا وتنتهك حقوق الإنسان وتخرق القانون الدولي، ولا يمكن أن تبقى هذه الانتهاكات بدون محاسبة». ودعا المجتمع الدولي إلى أن يضع ثقله خلف «دعم حل الدولتين والقانون والقرارات الدولية، وعدم السماح لإسرائيل باستمرار إجراءاتها باستغلال الوقت بفرض أمر واقع جديد، من خلال الاستيطان».

وتأتي زيارة بومبيو، إلى إسرائيل، في إطار جولة له في أوروبا والشرق الأوسط، حيث هنأ جميع القادة بايدن على فوزه. وتهدف الرحلة التي تشمل سبع دول إلى دعم أولويات إدارة ترامب، لا سيما سياساتها المناهضة للصين وإيران. وتشمل جولة بومبيو التي تستغرق أسبوعاً فرنسا وتركيا وجورجيا وإسرائيل والإمارات وقطر والسعودية. وتأتي رحلة بومبيو بعد أيام من موقفه المثير للاستغراب، عندما رفض سؤالاً لأحد المراسلين حول الانتقال الرئاسي، قائلاً «سيكون هناك انتقال سلس إلى إدارة ثانية لترامب». وبدا أنه كان يتحدّث على سبيل الدعابة واستمر في القول بنبرة أكثر جدية، إنه يجب أن يطمئن العالم إلى أن وزارة الخارجية ستكون فعالة وناجحة مع الرئيس الذي سيتولى منصبه في 20 يناير/ كانون الثاني.

(فرانس برس، أسوشييتد برس، الأناضول)

■ 1500 طبيب هاجروا من لبنان خلال الأشهر الستة الأخيرة. أحدهم قال وهو يوضّب حقائبه: انهيار كامل، وعود كاذبة، نهبونا، لا أمل؟ خسرنا طبيباً ذكياً: بـ4 تعابير وصف الوضع بدقة.

■ تتوالى التقارير الدولية عن تورط #الإمارات في الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر واستغلال الظروف المعينة التي يمر بها #السودان في خداع بعض البسطاء وتجنيدهم لمهماتها القذرة.

■ أقرت #الصين اليوم بفوز المرشح الديمقراطي جو #بايدن بانتخابات الرئاسة الأميركية. بناء عليه، لم يبق رافضاً النتيجة سوى ترامب وجمهوره، وفلاديمير بوتين ونظامه... الذي لا يرحب بأي انتخابات لا ترقى إلى مستوى نزاهة «ديمقراطية» آل الأسد.

■ سيخرج #ترامب من البيت الأبيض حتما بحلول 20 يناير المقبل، لكن إلى أن يحين هذا الموعد، سيظل العالم يحبس أنفاسه تحسباً لمفاجآت ترامب التي يُتوقع أن تزداد وتيرتها في المرحلة القادمة.

■ أحدهم حرق نفسه في ميدان التحرير. نفى أنه «إخوان»، وسرد حكايته، لكنهم اتهموه بذلك، وبمرض نفسي! أكثر من 7 سنوات مرّت على مسلسل سحق الإخوان، لكن الإعلام التابع لا يتركهم أبداً. لا يحدث ذلك عبثاً، بل لأن مخرجي المسلسل يدركون أنّ الغالبية لم تقتنع بمبررات السحق، ولا بعسكرة المجتمع لاحقاً.

■ في الدول المحترمة: تقوم ثورة عندما يحرق مواطن نفسه احتجاجاً على ظلم وقع عليه، أو يتم فتح تحقيق لتبيان السبب. في جمهوريات الموز، لم يكتفوا بأن المواطن حرق نفسه وربما مات، لكنهم يكملون عليه ويغتالونه معنوياً ويصفونه بالمهتز نفسياً بل والأجير الذي يحرق نفسه لتشويه الإنجازات #ميدان_التحرير

■ رغم التباينات التركية الروسية في كاراباخ وسورية وليبيا، إلا أنهما يلتقيان في تقليص التأثير الغربي في هذه المناطق. والتعاون التنافسي بينهما في كاراباخ سيكون أقل تعقيداً مما هو عليه في سورية وليبيا بالنظر إلى قلة الأطراف الخارجية المؤثرة في هذه المنطقة ومحدودية التأثير الغربي تحديداً.

■ الإمارات هي من تدعم خراب ليبيا. كثيرون حول المناصب قليلون حول #ليبيا